في ظلّ غياب الدولة:
خطوات عملية لتعزيز المساواة الجندرية في جهود التعافي

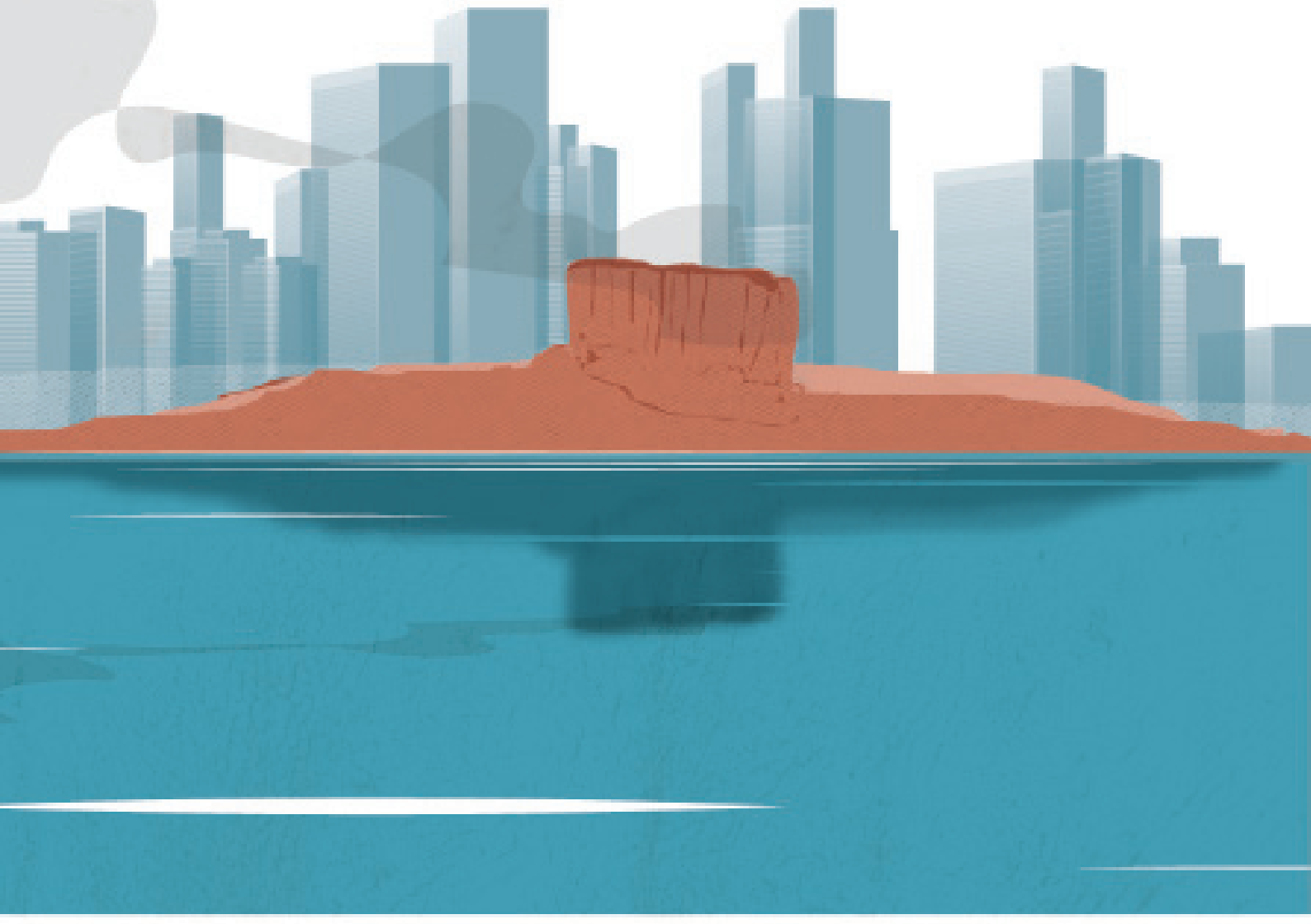

SEEDS

Women's Peace & Humanitarian Fund
A United Nations & Civil Society Partnership

UN WOMEN

لقد تمّ إعداد هذا المنشور بتمويل من صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني بدعم تقني من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان. إلا أنّ الآراء الواردة في التقرير ومضمونه خاصة بالمؤلفين ولا يعنيان موافقة الأمم المتحدة عليها أو دعمها لها.

للاقتباسات من التقرير الرجاء ذكر: «نواة للمبادرات القانونيّة؛ حزيران/يونيو ٢٠٢٢. تقرير الدراسة «في ظل غياب الدولة: خطوات عمليّة لتعزيز المساواة الجندريّة في جهود التعافي».

جدول المحتويات

٦ ..... كلمة ليال صقر. الباحثة الرئيسية والمديرة التنفيذية لـ "نواة للمبادرات القانونية"

٧ ..... كلمة كارمن جحا، مجموعة الأبحاث المتعددة الاختصاصات حول الهجرة، جامعة بومبيو فابرا، عضو مؤسس في مركز الأعمال والقيادة الشاملة للمرأة في الجامعة الأميركية في بيروت.

٨ ..... المخلص التنفيذي

١١ ..... شكر وتقدير

١٢ ..... قائمة المصطلحات

١٣ ..... قائمة المختصرات

١٤ ..... نظرة عامة عن المشروع

١٥ ..... ما قبل 4 آب/أغسطس
لمحة عامة عن حقوق المرأة في لبنان - ما قبل التفجير
نظرة عامة على المساعدات المقدمة للبنان من 1992 إلى 2020

٢٠ ..... المشهد في 5 آب/ أغسطس
أثر تفجير مرفأ بيروت على النساء

٢٢ ..... استعراض الاستجابة لتفجير مرفأ بيروت
دعوات لتحقيق تعافٍ أكثر مراعاة للمساواة الجندرية
لمحة عامة عن المساعدات في أعقاب تفجير مرفأ بيروت
قصص النجاح

٢٥ ..... لسنا وحدنا
الكارثة 1: سوريا
الكارثة 2: هايتي
الدروس المستقاة

٣٠ ..... البناء على السياسات الخارجية
سياسة كندا للمساعدات الدولية النسوية
السياسة الخارجية النسوية السويديّة (2019 - 2022)

٣١ ..... المنهجية
العيّنات المشاركة
متغيّرات الدراسة
جمع البيانات وإدارتها وتحليلها
القيود

٣٣ ..... النتائج
غياب أجندة جندريّة
غياب بيانات يعوّل عليها
عدم القدرة على قياس الأثر بفعالية
آليات التنسيق الضعيفة
معضلات التعامل مع الحكومة

٤٢ ..... نقاش: علاقة متشابكة ومتعدّدة الأبعاد

٤٣ ..... التوصيات

٤٦ ..... الخطوات المستقبليّة

٤٨ ..... الملحق أ- الأدوات
٥٠ ..... الملحق ب- المشاركون في الدراسة
٥١ ..... الملحق ج- المراجع

كلمة المحامية ليال صقر

الباحثة الرئيسية والمديرة التنفيذية لـ "نواة للمبادرات القانونية"

إنّ العنف السياسي القائم على النوع الاجتماعي يبث الخوف في نفوس النساء ويقصيهن من المشاركة في الحيز العام ويحكم السيطرة عليهن في الحيز الخاص.

أما العنف البنيوي في القوانين من جنسية وأحوال شخصية وغيرها فيساهم في تعزيز ثقافة التهميش ضد النساء تُضاف إليها الازمات الاقتصادية والاجتماعية التي تزيد من العنف الاقتصادي تجاههن.

إنّ العنف بشكل عام يبعد النساء عن مراكز صنع القرار وبالتالي يغيب التنوّع والتعدّدية وهما ركنان أساسيّان من أركان الديمقراطية. وتكمن أهمية التنوع في تحسين مضمون النقاشات والقرارات، الأمر الذي يؤدي الى نتائج أفضل تراعي خصوصيّات الفئات المختلفة كافة واحتياجاتهنّ وبالتالي تكون أصواتها مسموعة وغير مقصيّة.

يهدف تقريرنا الى تطوير العلاقة بين المؤسسات المانحة ومنظمات المجتمع المدني في ظل غياب الدولة لتحسين وضع الإنسان في لبنان، وطن الكوارث المتلاحقة والمتكررة ولكي تكون جهود المساعدات والتعافي شاملة لفئات المجتمع كلّها، وبخاصة الفئات الاكثر تهميشًا ومن ضمنها النساء.

تاريخ 4 آب سيبقى شاهدا على العنف الممنهج الذي مارسته السلطة الحاكمة تجاه شعبها وعلى دور الجمعيّات المحلية التي حاولت قدر المستطاع مع المنظمات الدولية تغطية الفراغ وعجز دولتنا عبر تقديم المساعدة للمتضررين من جرّاء تفجير مرفأ بيروت. ويبقى التعويل دائما على التعاون والتضامن بين الجهات المانحة والمنظمات المحلية بشكل يضمن الاستمرارية والاستدامة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في بلد مؤسساته مهترئة ينخرها الفساد وبغياب بيانات فعلية يمكن الاستناد اليها.

لن نتوقف عن المطالبة بالإصلاحات والإصرار على بناء دولة الحقّ والقانون التي يتساوى الجميع فيها والتي تقوم بواجباتها تجاه المواطنين والمواطنات والمقيمين والمقيمات على أرضها.

كلمة د. كارمن جحا

مجموعة الأبحاث المتعددة الاختصاصات حول الهجرة، جامعة بومبيو فابرا، عضو مؤسس في مركز الأعمال والقيادة الشاملة للمرأة في الجامعة الأميركية في بيروت.

سيبقى تفجير الرابع من آب، تفجير مرفأ بيروت يذكّرنا بوقع الفساد والإهمال المجرم على حياة البشر. تفجير المرفأ بحدّ ذاته لم يكن ولن يكون المأساة الأخيرة التي يعاني منها شعب لبنان ولا سيّما نساؤه. فلطالما كانت المرأة الضحيّة التاريخية والدائمة لنظام تقاسم السلطة الطائفي الذي رعاه أمراء الحرب والمتموّلون الفاسدون. فالنساء في لبنان حملن عبء قوانين الأحوال الشخصية وضعف المشاركة السياسية والاقتصادية كما عانين من نظام حكم ينشط من خلال عمل المحاكم الطائفية ويهمّش مشاركتهنّ في الأحزاب السياسية. وقد فاقم التفجير معاناة المرأة التي كانت تواجه أصلًا مستويات مرتفعة من العنف المنزلي والبطالة خلال جائحة كورونا.

ينعكس تداخل أو تقاطع العوامل المرتبطة بالعرق والوضع الاقتصادي الاجتماعي والتوجه الجنسي والمسكن بطريقة مختلفة ما بين امرأة وأخرى. عانت العديد من النساء من تفجير المرفأ والأضرار الناتجة عنه الا أنّ البعض منهنّ مهمشات أكثر من غيرهن ويعانين من تمييز أكبر نتيجة هذا التهميش. لم ولن تتولّى هذه الدولة جهود التعافي يومًا، فالمؤسسات الرسمية اللبنانية مكبّلة نتيجة عقود من الفساد وغياب البيانات التي يعوّل عليها ونتيجة انعدام الكفاءة الإدارية. فغالبيّة جهود التعافي التي تبعت التفجير تفجير أتت على شكل مبادرات مجتمعيّة موّلتها الجهات المانحة الدوليّة التي سارعت لدعم عمليّات الإنقاذ وتوفير المساكن وللدفع باتجاه إصلاحات لم تبصر النور.

يهدف هذا التقرير إلى تحسين العلاقات بين الجهات المانحة والمنظّمات غير الحكومية وإلى تحسين التعاون بينها لتأتي المساعدات وجهود الاستجابة والتعافي مراعية للمساواة الجندرية ولتكون هادفة ومستدامة. ويهدف التقرير إلى البناء على المبادرات الناجحة والمؤثرة بهدف معالجة مكامن الضعف من خلال الشراكات المبنية على التعاون ومن خلال وضع الاستراتيجيات من قبل المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة التي تعمل حاليًا في الأحياء التي تأثرت بالتفجير تفجير في بيروت. وبذلك، يهدف التقرير إلى غايتين: 1- توثيق آليات التعافي في هذه المرحلة و2- محاولة التعلّم من سياقات أخرى في دول ضعيفة أو فاشلة.

الملخص التنفيذي

في أعقاب تفجير مرفأ بيروت، وفي محاولة للاستجابة للاحتياجات الإنسانيّة العاجلة الناتجة عنه والتي تفاقمت في لبنان عامة وفي بيروت خاصة، سارعت منظمة "نواة للمبادرات القانونية" إلى تقديم المساعدة وتلبية احتياجات المجتمع المتضرّر. و بما أنّ خبرة المنظمة تكمن في البحث القانوني والتوعية والدعوة لحماية الحريات وحقوق الإنسان، ارتأينا تقديم دعمنا للاستجابة الإنسانية المستمرّة وذلك من خلال المساعدة على ضمان إشراك النساء - ولا سيّما النساء من الأقليات- بشكل فعّال وحيادي والعمل على الاستجابة لاحتياجاتهنّ الخاصة.

بدعم من صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني ومن الحكومة الألمانيّة، وبمساعدة تقنية من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أطلقت "نواة" مشروعها تحت عنوان " في ظلّ غياب الدولة: خطوات عملية لتعزيز المساواة الجندرية في جهود التعافي" في شهر تموز/يوليو 2021. يشتمل الجزء الأول من المشروع على دراسة بحثيّة تهدف إلى تقييم مدى نجاح برامج التعافي التي تلقّت التمويل بعد تفجير مرفأ بيروت في تعزيز مشاركة المرأة في عمليّات صنع القرار، ومراعاة احتياجات النساء والفتيات الخاصة، بما في ذلك من ينتمي منهنّ إلى الأقليّات، واعتماد توصيات ميثاق المطالب النسوية ومراعاة أهداف إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان (3RF) .

في المرحلة الأولى من الدراسة، قمنا باستعراض الأدبيّات والبيانات المتوفّرة على الإنترنت لفهم وضع النساء والفتيات بشكل أفضل، بما في ذلك من هنّ من الأقليات. أما الهدف من هذا العمل، فهو التوصّل إلى نظرة عامة حول المساعدات التي تمّ التعهد بتقديمها للبنان (1) قبل آب (أغسطس) 2020، و (2) بعد تفجير مرفأ بيروت. كان من الواضح تمامًا أن النساء والفتيات، اللواتي يواجهن أصلا صعوبات كبيرة، تأثّرن بشكل أكبر بكثير من غيرهنّ بالتفجير. أما في موضوع المساعدات، فقد كشفت مراجعة للتمويلات الواردة بين عامي 1992 و 2020 أن الحاجات الخاصة بالنساء نادراً ما حظيت بالأولويّة وأن نساء الأقليّات، على غرار مجتمع الميم عين، بالكاد حظين بأي مساعدة مخصّصة لهنّ [1]. ففي أعقاب تفجير المرفأ، وعلى الرغم من الدعوات والمطالبات الكثيرة لمراعاة المساواة الجندريّة ولإشراك النساء في جهود الاستجابة التي أطلقتها منصة المجتمع المدني النسوي وإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار (3RF)، فإنّ المساعدات الواردة لم تأخذ بعين الاعتبار بشكل ملحوظ الحاجات الخاصّة بالنساء والفتيات. وكشف النداء الانساني العاجل 2020 الذي أطلقته الأمم المتحدة، والذي يطرح قاعدة بيانات تسرد مبادرات التعافي التي موّلتها جهات مانحة مختلفة، أنّ إجمالي الأموال الواردة بلغ 167 مليون دولار، ومنها تم تخصيص حوالي 3.8 مليون دولار فقط لاستهداف النساء على وجه التحديد[2].

وبناء على ذلك، ومن أجل تطوير المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات في مجال المساعدات المراعية للمساواة الجندرية في سياقات ما بعد الكوارث، قمنا بمراجعة النتائج الرئيسة لتقييمات التحليل الجندري، والتوصيات اللاحقة للمساعدات الشاملة للجندر وتقييمات الاستجابة، حيثما كانت البيانات متاحة، في سوريا وهايتي. وسرعان ما تجلّى وبوضوح أنّ التوصيات الخاصة بالاستجابة المراعية للمساواة الجندرية ولإشراك النساء في صنع القرار لم ترقَ إلى إحداث التغيير المنشود في هذين السياقين.

في المرحلة الثانية من الدراسة، قمنا بمسح متعدّد الأساليب لجمع البيانات. فقد أجرينا مقابلات مع مانحين رئيسين مشاركين في جهود الاستجابة والتعافي من تفجير مرفأ بيروت وأولئك الذين تعهّدوا بتقديم مساعدات مراعية للمساواة الجندرية، كما أجرينا مقابلات مع خبيرات نسويّات وأعضاء في إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار3RF وخبراء في المساءلة والحوكمة في مجال المساعدات الانسانية من أجل تسليط الضوء على المشاكل القائمة، لا سيّما تلك المتعلقة بالسياق اللبناني، واقتراح توصيات عمليّة وقابلة للتنفيذ يمكن أن تضمن مشاركة النساء في صنع القرار وتلبية احتياجاتهنّ الخاصّة في برامج التعافي.

النتائج الرئيسة

أ. غياب أجندة جندريّة
اعتبر معظم المشاركين أن الاستجابة لم تكن مراعية للمساواة الجندرية بشكل كاف، فاحتياجات النساء والفتيات، بما في ذلك نساء الأقليّات، نادراً ما اعتبرت أولويّة. كما أشار عدد منهم الى أنّ المفاهيم الخاطئة حول موضوع الجندر قد تؤدّي إلى إعاقة تبنّي أجندة مراعية للمساواة الجندرية وتطبيقها.

كما أكّدت معظم الجهات المانحة أنّ النساء يشاركن في صناعة القرار داخل فرق عملها، أمّا غالبية الخبيرات النسويات فكان لديهنّ انطباع مختلف من خلال العمل على الأرض وكان من الواضح أن احتياجات النساء الخاصة لم تؤخذ بعين الاعتبار.

ب. غياب بيانات يعوّل عليها
لم تقدّم 7 من أصل 20 جهة مانحة أيّ بيانات مفصّلة بحسب التصنيف الجندري. ومن بين الجهات المانحة التي شاركت بياناتها، قدّمت الغالبيّة تقديرات بدلًا من أرقام واضحة، ممّا أدّى الى صعوبة في استنتاج النسبة المئوية الفعليّة أو إجمالي الأموال التي استهدفت النساء والفتيات.

ج. عدم القدرة على قياس الأثر بفعالية
أشار الخبراء والخبيرات الى غياب الإرادة أو القدرة لدى عدد كبير من اللاعبين الأساسيين على إجراء رصد وتقييم مناسبين للمشاريع. كما شدّد الخبراء والخبيرات على أهميّة تقييم أثر المبادرات، بدلاً من مجرد رصد الامتثال والمساءلة الماليّة.

د. آليات التنسيق الضعيفة
سلّط المشاركون الضوء على غياب التنسيق بين المنظّمات غير الحكوميّة ومدى تأثير ذلك سلبًا على جودة الخدمات المقدّمة ومدى تعزيزه الفوضى والازدواجيّة.

ه. معضلة التعامل مع الحكومة
٪35 من ممثّلي/ممثّلات الجهات المانحة (7/20) و ٪37.5 أي (5/8) من خبراء وخبيرات الجندر أعربوا عن ثقتهم/هنّ بالحكومة اللبنانية أو عن إمكانية العمل معها. لكن من ناحية أخرى، أكّد أعضاء من إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار 3RF والخبراء في مجال المساءلة والمساعدات الانسانية على الحاجة إلى التعاون مع الحكومة على الرغم من عدم فعاليّتها.

مناقشة
في سياق تعاني فيه النساء والفتيّات، ولا سيما نساء الأقليّات، من ظلم قائم وطويل الأمد، تكون التداعيات التي تلحق بهنّ أشدّ قساوة، في أعقاب الأزمات، ونتيجة المساعدات غير الكافية أو غير الفعّالة.

بالإضافة إلى ذلك، وفي ظل غياب سيادة القانون وفي ظلّ حكومة غير فاعلة وقمعيّة، يزداد العبء على المجتمع المدني.

ففي غياب مؤسّسات حكوميّة قويّة ومتخصّصة، تتراجع قدرة الحكومة على الإشراف على صرف الأموال بشكل مناسب وضمان المساءلة أمام الناس. ونتيجة لذلك، تنتقل مسؤولية المساءلة في موضوع المساعدات إلى الجهات المانحة والمنظّمات المنفّذة.

في الوقت نفسه، قد يؤدي تفشّي الفساد على المستوى الوطني وانعدام الرقابة على جهود المساعدات إلى تعزيز سوء إدارة الأموال أو، على أقل تقدير، إلى تجاهل المساءلة نوعًا ما.

التوصيات

في الختام، تمّ طرح توصيات عمليّة في محاولة لضمان جهود تعافٍ أكثر مراعاة للمساواة الجندرية وأكثر شمولًا للنساء في لبنان، من بينها:

أولا. توصيات مرتبطة بإشراك النساء على مستوى السياسات الوطنية

1. القضاء على التمييز البنيوي
2. محاربة الفساد والمناصرة من أجل المساءلة على المستوى الوطني
3. المناصرة من أجل العدالة على المستوى الوطني
4. التعبئة من أجل إيلاء موضوع الجندر أولويّة بين الأطراف المعنية عند أيّ استجابة لتحقيق التعافي

ثانيا. توصيات مرتبطة بإشراك النساء على مستوى البرامج التطبيقية

1. اعتماد سياسات داخلية تراعي المنظور الجندري
2. تطبيق آلية رصد وتقييم تراعي المنظور الجندري
3. ضمان الشفافية والوصول إلى البيانات والمساءلة
4. وضع خطة تنسيق فعّالة

وكانت تمّت المصادقة على نتائج وتوصيات الدراسة خلال لقاء أقامته منظّمة نواة للمبادرات القانونية في السابع من حزيران 2022 وضمّ 12 من المشاركين/المشاركات في هذا المشروع الذين تبادلوا الآراء والخبرات والنقاشات حول موضوع الدراسة.

وبالتالي، وبهدف الدعوة إلى تبنّي هذه التوصيات عبر جهود الاستجابة لتحقيق التعافي في لبنان، واستمرارًا لمشروع "في ظلّ غياب الدولة: خطوات عملية لتعزيز المساواة الجندرية في جهود التعافي"، ستطلق منظمة "نواة" التقرير بالتزامن مع حملة إعلامية داعمة له في شهر حزيران/يونيو 2022. كما ستوفّر الخدمات الاستشاريّة القانونيّة لخمس منظّمات للمساعدة في تطوير استجاباتها المراعية للمساواة الجندرية ولإشراك النساء في صنع القرار في مجال المساعدات على أساس هذه التوصيات.

أخيرًا، ليس هذا التقرير سوى خطوة أولى نحو تحقيق الاستجابة المراعية للمساواة الجندرية ولمساعدات أكثر إشراكًا للنساء. وفي حين أنّه يطرح نموذجًا رائدًا وملموسًا ومرتبطًا بالسياق اللبناني لضمان أن تكون استجابة تحقيق التعافي فيه مراعية للجندر، إلا أنه يثير أيضًا عددًا لا يحصى من الأسئلة الجديدة في هذا المجال ويسلّط الضوء على الحاجة إلى مبادرات تكميلية يمكن أن تبني على نقطة البداية هذه.

شكر وتقدير

ما كانت هذه الدراسة لتتمّ لولا الدعم الكبير من صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني (WPHF) والحكومة الألمانية ومكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان.

نودّ أن نعرب عن خالص امتناننا لكلّ من الصندوق والحكومة الألمانية وراشيل دور ويكس، وأوليفيا شميتز، وهبة عباني، ونانسي نحاس، وكلير ويلسون وكل أعضاء فريق هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان. فلولا قناعة كلّ منهم/هنّ بضرورة هذا العمل ودعمهم/هنّ الثابت لنا لما كنا لننجح في هذا المسعى.

ونقدر أيضًا المساهمات القيّمة لكلّ من شارك في دراستنا، من الجهات المانحة إلى خبراء وخبيرات الجندر، إلى أعضاء إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان (3RF)، إلى الخبراء والخبيرات في مجال المساعدات الانسانية والمساءلة. نحن ممتنون لمشاركة كلّ منكم/كن ودعمكم/كن لنا.

شكر خاص لإميلي فيدال من جماعة الممارسين العالمية التابعة لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني WPHF وأيضا الى السيدة جو ريد من منظمة كير CARE USA- لمشاركتنا بعض المواد المرتبطة بمضمون الدراسة.

كما نشكر بشكل خاص الدكتورة كارمن جحا، مستشارة الشؤون الجندريّة على مساهمتها القيّمة خلال العمل على هذه الدراسة.

قائمة المصطلحات

الجهة المانحة
وكالات الأمم المتحدة والسفارات والمنظمات الدولية الأخرى التي موّلت برامج التعافي.

غير مراعٍ للجندر
أو للمساواة الجندرية أو للمنظور الجندري
استجابة لا تأخذ في الاعتبار القضايا المتعلقة بالجندر، مثل الاحتياجات الخاصّة للنساء والفتيات والفئات الضعيفة والأقليات.

الفجوة بين الجنسين
عدم المساواة بين الرجل والمرأة في مختلف القطاعات.

مراعٍ للجندر
أو للمساواة الجندرية أو للمنظور الجندري
مصطلح يستخدم للإشارة إلى أن الاستجابة المعنيّة لبّت الاحتياجات النساء والفتيات الخاصّة واحتياجات الفئات الضعيفة والأقليات، مثل اللاجئات، العاملات المنزليّات المهاجرات، والنساء العابرات جنسياً، والمسنّات، وربات الأسر، وعديمات الجنسيّة، والمتزوجات من غير لبنانيين وغيرهنّ.

الجندر
مصطلح يستخدم للدلالة على هوية الفرد، بالإضافة إلى الأدوار والسلوكيات والسمات التي حدّدها المجتمع والمرتبطة بجندر معيّن.

رهاب المثلية
سلوك أو فعل متحيزّ ورافض للأشخاص المثليين جنسيًا يؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف القائمة أصلًا بين هذه المجموعة من الناس.

الشريك/ة المنفذّ/ة
الطرف الذي يتلقّى أموالاً أو تبرعات يتمّ توجيهها إلى مجموعات مستفيدة محدّدة.

تقاطعية
مقاربة تنظر في كلّ جانب من جوانب قضية أو موقف أو مشكلة، وفي سياق هذه الدراسة هي متعلّقة بالنساء والفتيات.

جهود الاستجابة من أجل تحقيق التعافي
مبادرات تهدف إلى دعم المتضررين/ات من الأزمات من خلال تقديم المساعدات الإنسانية أو المساعدات الإنمائية.

المُجيب/ة
شخص يقدم معلومات أثناء عملية جمع البيانات.

المستجيب/ة
شخص يقدم المساعدة خلال الاستجابة لأزمة.

أزمات شبيهة
أزمات شبيهة بتفجير مرفأ بيروت من حيث التأثير على السكان وعلى النساء والفتيات ومن حيث الاستجابة لهذا النوع من الأزمات.

رهاب العبور الجنسي
سلوك أو فعل متحيز ورافض للنساء والفتيات المغايرات جندريًّا مما يؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف القائمة أصلًا بين هذه المجموعات من الناس.

الفئات المستضعفة
فئات محرومة قد تكون أكثر عرضة لخطر الحاجة إلى المساعدة الإنسانية بسبب خصوصيّة معيّنة لديها.

شامل للنساء / إشراك النساء في صنع القرار
مصطلح يستخدم لإبراز أن الاستجابة تعزز مشاركة النساء والفتيات على مستويات التخطيط وصنع القرار و/ أو التطبيق.

الاختصارات

3RF	إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان
ACTED	وكالة التعاون التقني والتنمية
AiW	المعهد العربي للمرأة
AUB	الجامعة الأميركية في بيروت
CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سيداو
CRTDA	مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي
CSO	منظمة المجتمع المدني
EU	الاتحاد الأوروبي
FHH	أسرة ترأسها امراة
FTS	خدمة التتبع المالي - قاعدة بيانات للأمم المتحدة تسرد مبادرات التعافي الممولة من جهات مانحة مختلفة
GBV	العنف القائم على الجندر أو النوع الاجتماعي
HCT	فريق العمل الانساني
INGO	منظمة دولية غير حكومية
IRC	لجنة الإنقاذ الدولية
LAU	الجامعة اللبنانية الأميركية
LBTQ	المثليّات، ومزدوجات الميل الجنسي، ومغايرات (عابرات) الهوية الجنسانيّة وحرّات الهويّة الجنسانيّة (مجتمع الميم عين للنساء)
LGBTQ	المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهويّة الجنسانية (مجتمع الميم عين)
MHH	أسرة يرأسها رجل
NCLW	الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
NGO	منظمة غير حكومية
PDNA	تقييم احتياجات ما بعد الكوارث
RDFL	التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني
RGA	التحليل الجندري السريع
SADD	بيانات مصنّفة بحسب الجنس والعمر
SDG	أهداف التنمية المستدامة
SFW	"ستاند فور ومن" Stand For Women
SGBV	العنف القائم على الجنس وعلى النوع الاجتماعي
SRHR	الحقوق المتعلّقة بالصحة الجنسية والإنجابية
SRHS	خدمات الصحة الجنسية والإنجابية
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNICEF	صندوق الأمم المتحدة للطفولة
UNOCHA	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
UNW	هيئة الأمم المتحدة للمرأة
WFP	برنامج الأغذية العالمي

نظرة عامة عن المشروع

في أعقاب تفجير مرفأ بيروت، وفي محاولة للاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة الناتجة عنه والتي تفاقمت في لبنان عامة وفي بيروت خاصة، سارعت منظمة "نواة للمبادرات القانونية" إلى تقديم المساعدة وتلبية احتياجات المجتمع المتضرّر. و بما أنّ خبرة المنظّمة تكمن في البحث القانوني والتوعية والدعوة لحماية الحريات وحقوق الإنسان، ارتأينا تقديم دعمنا لجهود الاستجابة الإنسانية المستمرّة من خلال الحرص على ضمان إشراك النساء -ولا سيّما النساء من الأقليات- بشكل فعّال وحيادي والحرص على الاستجابة لاحتياجاتهنّ الخاصة.

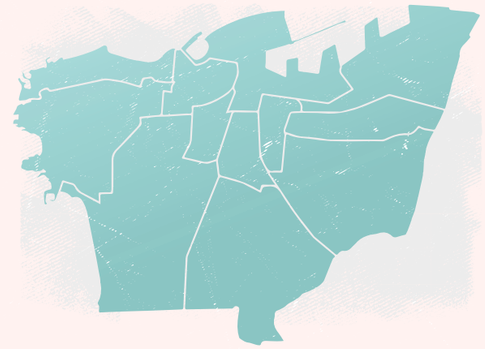

في إطار تنفيذ هذا المشروع، عمدت منظمة "نواة للمبادرات القانونيّة" إلى دراسة مدى نجاح برامج التعافي التي تلقّت التمويل بعد تفجير مرفأ بيروت في تعزيز مشاركة النساء في عمليّات صنع القرار، وإذا ما أخذت في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات بما في ذلك مجموعات الأقليات، وإذا أخذت بتوصيات ميثاق المطالب النسوية وبأهداف إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان (3RF).

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، بدأ المشروع باستعراض الأدبيات في هذا المجال تلتها مرحلة جمع البيانات. وكان الهدف من ذلك فهم ما إذا كان قد تمّ اعتماد منظور جندري في مراحل الاستجابة كافة وكيفيّة حصول ذلك، بالإضافة الى وضع توصيات ملموسة وقابلة للتنفيذ يمكن أن تعزّز برامج التعافي المراعية للمساواة الجندرية وتضمن إشراك النساء في صنع القرار في المستقبل.

يعرض هذا التقرير مرحلتي الدراسة والتوصيات.

وكانت تمّت المصادقة على صحّة التوصيات مع المشاركين/ات في الدراسة خلال طاولة حوار انعقدت في 7 حزيران/يونيو 2022.

كما جرى إطلاق التقرير النهائي والحملة الإعلامية الداعمة له في أواخر حزيران /يونيو 2022. وستتلقى الجهات المانحة والجمعيّات النسويّة والمنظّمات المنفّذة والأطراف الأخرى المشاركة والمعنيّة بجهود الاستجابة لتحقيق التعافي دعوة لتبنّي هذه التوصيات في محاولة للتأثير على التمويل المستقبلي لضمان إشراك النساء والفتيات في جهود الاستجابة المقبلة. كما ستحظى خمس منظّمات بالدعم لتطوير سياسات داخلية وتطبيقها بناء على هذه التوصيات.

تمّ هذا المشروع بتمويل من صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني وحكومة ألمانيا وبدعم تقني من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ما قبل ٤ آب/أغسطس

أ. لمحة عامة عن حقوق المرأة في لبنان - ما قبل التفجير

1. السياق

تكافح النساء والفتيات في لبنان من أجل تحصيل حقوقهنّ المدنية والإنسانية والسياسية وممارستها منذ ما قبل قيام الدولة. فلعقود من الزمن، حاولت النساء، بطرق لا حصر لها، الاستحصال على حقوقهنّ كمواطنات وأفراد. وعلى الرغم من هذه الجهود وعلى الرغم من إصدار المجلس النيابي لبعض التشريعات [1] بهدف تعزيز المساواة الجندرية في لبنان وتمكين المرأة وحماية حقوقها، لا تزال المرأة تعاني من التفاوت والتمييز على مستويات عديدة. وتميّز الأنظمة السياسيّة والاقتصاديّة والقانونيّة اللبنانيّة بشكل ممنهج ضدّ النساء والفتيات. فوفقًا لمؤشر المرأة والسلام والأمن، يُعتبر لبنان أحد الأماكن الأقل أمانًا على مستوى العالم بالنسبة للمرأة أو الفتاة، وبخاصة بالنسبة لغير المواطنات [2] .

وفقًا لتقرير الفجوة العالمية بين الجنسين لعام 2021، احتلّ لبنان المرتبة 132 من بين 156 دولة؛ كما احتلّ المرتبة 139 في مؤشّر المشاركة الاقتصاديّة للمرأة [3]. ويشهد لبنان انخفاضًا مستمرًا في المساواة بين الجنسين منذ عام 2010 [4]. أمّا على الصعيد العالمي، فتمثّل نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في لبنان واحدًا من أدنى المعدلات، حيث بلغت نسبة المشاركة 29٪ للنساء مقابل 76٪ للرجال [5] .

وتتفاقم أشكال اللاعدالة البنيوية والقانونية بسبب الثقافة الأبوية التي نادراً ما تعزّز المساواة بين الرجل والمرأة.

وكانت قد أثّرت جائحة كوفيد-19 على النساء والفتيات لأنّ عمليّات الإغلاق المتعدّدة أدّت إلى زيادة مخاطر العنف المنزلي وألقت بأعباء كبيرة على ربّات الأسر وعلى النساء العاملات. وكانت ازدادت أوضاع النساء سوءًا بعد تفجير مرفأ بيروت في 4 آب/ أغسطس 2020. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على النساء والفتيات اللواتي يعشن في محيط التفجير المدمّر وذلك وفقًا للتحليل الجندري السريع [6] والتقييم الاجتماعي - الاقتصادي [7] اللذين أجريا في أعقاب التفجير.

وأدّى هذا التفجير الى وصول لبنان الى القاع بعد انهيار الوضع الاقتصادي وفقدان الليرة اللبنانية -في فترة التقييم التي يغطيها هذا التقرير- 80٪ من قيمتها[1] [7] ممّا جعل إدارة جهود الإغاثة التي انطلقت استجابة للتفجير مهمّة صعبة جدًا.

من الواضح أن التمييز البنيوي الكبير ضد المرأة، إلى جانب الغياب شبه التام لمؤسسات الدولة الفاعلة، كان لهما أثر كارثي على حياة النساء في لبنان لا سيما اللواتي ما زلن يعانين من التهميش والعنف والقمع.

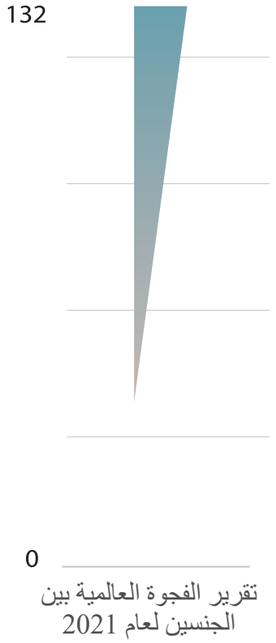

1. في وقت النشر (حزيران/يونيو 2022)

2.التمييز البنيوي وقمع النساء

في العام 2020، أصدرت مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي (CRTDA) بالتعاون مع الجامعة الأميركية في بيروت (AUB) والمعهد العربي للمرأة في الجامعة اللبنانية الأميركية (LAU) تقريرًا موسعًا يسلّط الضوء على عدم المساواة الجندرية ويحمل عنوان "تقرير لبنان الموازي: 25 عامًا بعد بيجين: نساء يواجهن عدم المساواة في لبنان" :Lebanon's Parallel Report 25 Years after Beijing: Women fighting Inequality in Lebanon. وكشف التقرير إلى أي مدى تخلّف لبنان عن تحقيق المساواة الجندرية وأشار إلى ضرورة إجراء إصلاحات جذرية على المستويات القانونيّة والاجتماعيّة والثقافيّة من أجل تحسين التمكين والمشاركة والتمثيل وجودة الحياة للمرأة. ويعرض التقرير معلومات مهمة جمعتها منظّمات المجتمع المدني من خلال العمل الميداني الذي يستكمل حينًا، أو يدحض أحيانًا، التقرير الرسمي الذي رفعته الحكومة بهذا الشأن [8] .

وفوفقًا لتقرير مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي، وعلى الرغم من أن الدستور اللبناني يحمي بوضوح الحقوق المتساوية للمواطنين اللبنانيين كافة، فإن العديد من القوانين والأحكام الداخلية تميزّ ضد المرأة إلى جانب عدد من المعتقدات الثقافية والأعراف الاجتماعية. فصحيح أنّ النساء في لبنان يتمتّعن بمجموعة واسعة من الحريّات الشخصية، بحسب مكان إقامتهنّ، والمعتقدات الدينيّة لأسرهن، وأوضاعهنّ الاقتصاديّة؛ وهنّ يتلقّين الخدمات الصحيّة والتعليميّة بشكل وافٍ، وبالتالي فإن الفجوة بين الجنسين ضيّقة في هذا السياق. إلا أنّ المرأة تبقى متخلّفة عن الرجل من حيث المشاركة السياسية والتمثيل والقيادة، بالإضافة إلى التمييز الواضح ضد النساء كأمهات وزوجات عندما يتعلّق الأمر بحقوقهن المرتبطة بهذه الشؤون.

فتعاني اللبنانيات مثلًا من قانون متحيّز للأحوال الشخصية مفصّل على قياس 18 طائفة دينية تميّز بشكل أو بآخر ضد النساء والفتيات. [8] فلا يمكن النساء نقل جنسيتهنّ إلى أزواجهنّ أو أطفالهن وهنّ لسن متساويات مع الرجال في ما يتعلّق بحضانة الأطفال والطلاق والميراث وحقوق الملكيّة.

كما لا تزال النساء اللبنانيات يعانين أيضًا من العنف القائم على النوع الاجتماعي وعنف الشريك الحميم، وعلى الرغم إقرار البرلمان قانونًا لحماية النساء وأفراد الأسرة الآخرين من العنف الأسري في عام 2014 فإنّ تقارير مختلفة أوردت أن العنف القائم على النوع الاجتماعي قد ارتفع خلال جائحة كوفيد-19 [9] .

أما في السياسة، فلا صحّة لتمثيل المرأة، وهو واقع يتأثّر إلى حدّ كبير بالمزاجات والأجندات السياسية وليس بالمبادئ أو القوانين أو الكوتا التي تضمن تكافؤ الفرص في الانخراط أو القيادة في الحياة العامة [8].

ففي انتخابات العام 2022، فازت ثماني نساء بمقاعد نيابيّة، ممّا رفع نسبة النساء في البرلمان من ٪4.7 إلى ٪6.25. [8]. لكنّ هذه الزيادة في العدد لا تعني بالضرورة تعزيز قدرة المرأة على إيصال صوتها والمشاركة في صنع القرار. ففي 8 أكتوبر 2021، انسحبت النائبة عناية عز الدين من جلسة اللجنة البرلمانية المشتركة لأنّ النواب الذكور تجاهلوا طلبها بمناقشة أهميّة إدراج الكوتا النسائيّة في الانتخابات البرلمانيّة المقبلة بحجّة ضيق الوقت.

كما أنّ الحكومة السابقة[2] شملت ستّ وزيرات بينما تضمّ حكومة تصريف الأعمال الحاليّة التي يرأسها نجيب ميقاتي وزيرة واحدة فقط[3]. وهو أمر يمثّل تراجعًا ملحوظًا في النضال من أجل رفع نسبة المشاركة السياسية للمرأة في وجه النظام الأبوي المؤسس ودوره في تهميش المرأة [8].

على المستوى الاقتصادي، لا تحمي قوانين العمل وأنظمته حقوق المرأة في مكان العمل ولا توفّر فرصًا عادلة، أو أجورًا متساوية، أو دعمًا لرعاية الأطفال، وجداول عمل مرنة، وظروفًا أفضل لإجازة الأمومة وكذلك إجازة الأبوة والحماية من التحرش الجنسي [8]. وكان مجلس النوّاب اللبناني أصدر قانونًا يجرّم التحرش الجنسي (205/2020) وهي تعتبر خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، فإنّ القانون لا يتماشى مع المعايير الدولية، لا سيما بسبب غياب نصوص قانونيّة تستهدف سبل الوقاية والإصلاحات لا سيما تلك المتعلقة بقانون العمل [10] .

على المستوى التعليمي، إنّ معدلات الالتحاق بالتعليم للبنين والبنات متقاربة للغاية، مع وجود فجوة صغيرة جدًا لصالح الذكور في مستويات التعليم العالي. وعلى الرغم من أن هذه النسب تمثل تقدّمًا كبيرًا، إلا أن عددًا كبيرًا من الفتيات ما زلن محرومات من التعليم بسبب الأعراف الثقافيّة والاجتماعيّة، بخاصة وأن التعليم ليس إلزاميًا ولا تستطيع الأسر كافة تحمّل تكاليف تعليم أطفالها [8].

بالإضافة الى ذلك، غالبًا ما لا تتوفّر الخدمات الصحيّة بسبب ارتفاع تكلفة هذه الرعاية، وأحيانًا ما يكون ذلك بسبب الزوج أو أحد أفراد الأسرة الآخرين الذين غالبًا ما يأخذون على عاتقهم عمليّة اتخاذ خيارات الرعاية الصحية نيابة عن المرأة لا سيّما في ما يتعلق بخدمات الصحة الجنسيّة والإنجابيّة (الإجهاض ومنع الحمل) [8].

وتعاني النساء من مجتمع الميم عين والنساء من جنسيات أخرى، مثل اللاجئات وعاملات المنازل المهاجرات، من قدر أكبر من المشقّة والتمييز لأنهنّ من الأقليّات أو لاجئات [8] .

وفي هذا الإطار، يستضيف لبنان أعلى نسبة من اللاجئين للفرد الواحد في العالم، وقد تفاقم هذا الأمر مع وصول اللاجئين السوريين الهاربين من الأزمة السورية في عام 2011.

كما تؤكّد التقديرات الحكوميّة وجود 1.5 مليون لاجئ سوري في لبنان، في حين تسجّل 865.500 لاجئ لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020. [11] [12]، ٪25.2 منهم من النساء و ٪27.1 من الفتيات، وبالإضافة إلى وصول 28 ألف لاجئ فلسطيني من سوريا إلى لبنان [8] هذا عدا الـ180.000 لاجئ فلسطيني الذين يعيشون بالأصل في مخيّمات موزّعة في أنحاء الأراضي اللبنانية كافة [8].

ويقيم في لبنان حوالي 250.000 من العاملين في الخدمة المنزلية غالبيّتهم من النساء. وهي فئة لا تتمتّع بأي حماية قانونيّة بسبب نظام "الكفالة" الذي يحرم من ينضوي تحت هذه الفئة من حقّ مغادرة العمل أو البلاد من دون موافقة أصحاب العمل (الكفيل/الكفيلة)، ممّا يعرّض النساء لخطر متزايد من سوء المعاملة والاستغلال [8] .

صادق لبنان على معاهدات دولية عديدة تعهّد فيها التزام الحكومة باحترام حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك حقوق المرأة. وقد سلّط تقرير مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي الضوء على التطبيق غير المجدي لهذه المعاهدات، وعلى الافتقار إلى القوانين والسياسات والخطط والاستراتيجيات التي تتماشى مع المنظور الجندري ومفهوم إشراك النساء في جهود الاستجابة. وعلى الرغم من المساعي المستمرّة لمنظمات المجتمع المدني، لا يزال لبنان يحتلّ مرتبة متدنّية جدًا من حيث المساواة بين الجنسين (132 من 156 دولة في عام 2021) [3] [8] نظرًا لجهود الدولة المحدودة في هذا المجال.

2. تم تشكيلها لأول مرة في كانون الأول/ يناير 2020. استقال في 10 آب/ أغسطس 2020
3. وقت نشرهذا التقرير في حزيران/يونيو 2022

ب. نظرة عامة عن المساعدات المقدمة للبنان من 1992 إلى 2020

يتلقّى لبنان مساعدات ماليّة من المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب الأهلية اللبنانية (1990-1975). وكانت التبرّعات تهدف بشكل واسع إلى دعم إعادة الإعمار والاستقرار المالي في البلاد. ولكن تدفّق المساعدات استمرّ نتيجة الأحداث الكارثيّة مثل الصراعات المتعدّدة المتواصلة أو المتفرّقة داخل لبنان.

المساعدات المالية للبنان [13]

السنة	إجمالي الأموال الداخلة	النساء	الفتيات	المسنّات	العنف القائم على النوع الاجتماعي	النساء من مجتمع الميم عين	اللاجئات/ النازحات	الصحة الجنسية والإنجابيّة	الأسر التي ترأسها نساء	مستلزمات النظافة الصحية	الصحّة النفسيّة	المتطوّعات والمجيبات	نفقات أخرى	إجمالي النسبة المئوية للنساء
1992	$34,000.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	0%
1993	$432,613.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	0%
1994	$3,027.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	0%
1995	$2,000.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	0%
1996	$260,517.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	0%
1999	$250,000.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	0%
2001	$879,314.00	$406,452.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	46.22%
2002	$3,621,092.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	0%
2003	$889,753.00	$ -	$ -	$ -	$70,510.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	7.92%
2004	$7,638,481.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$100,000.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	1.31%
2005	$7,532,909.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	0%
2006	$572,135,000.00	$ -	$ -	$ -	$200,000.00	$ -	$ -	$1,276,192.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	0.26%
2007	$134,363,886.00	$163,934.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$43,103.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	0.15%
2008	$80,941,435.00	$ -	$ -	$36,184.00	$ -	$ -	$ -	$376,551.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	0.51%
2009	$64,073,633.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$109,012.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	0.17%
2010	$36,312,669.00	$513,645.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$299,145.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	2.24%
2011	$43,813,247.00	$887,277.00	$ -	$ -	$34,452.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	2.10%
2012	$163,449,059.00	$ -	$ -	$ -	$209,636.00	$ -	$484,593.00	$81,282.00	$ -	$704,846.00	$ -	$ -	$ -	0.91%
2013	$1,044,926,778.00	$538,611.00	$ -	$ -	$1,826,902.00	$ -	$1,619,753.00	$609,517.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$399,865.00	0.48%
2014	$1,102,664,842.00	$1,639,260.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$523,315.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	0.20%
2015	$1,319,056,775.00	$407,247.00	$5,291,005.00	$ -	$1,003,740.00	$ -	$6,485,018.00	$5,296,442.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$123,509.00	1.41%
2016	$1,306,658,361.00	$2,331,284.00	$510,670.00	$ -	$5,059,590.00	$ -	$4,806,845.00	$3,038,775.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$5,200,000.00	1.60%
2017	$1,076,407,582.00	$3,766,669.00	$ -	$ -	$2,808,556.00	$ -	$200,095.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	0.63%
2018	$1,103,001,626.00	$6,802,069.00	$ -	$184,981.00	$2,992,961.00	$ -	$101,603.00	$1,228,673.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	1.03%
2019	$1,110,965,788.00	$200,236.00	$ -	$ -	$2,479,450.00	$177,377.00	$256,358.00	$285,388.00	$ -	$ -	$ -	$ -	$ -	0.31%
2020	$1,588,440,252.00	$5,514,937.00	$1,620,000.00	$ -	$116,468,768.00	$ -	$5,951,327.00	$1,712,901.00	$1,976,441.00	$ -	$ -	$ -	$35,035.00	8.39%

تشمل النظرة العامة الواردة أعلاه المساعدات المالية التي تدفقت الى لبنان في الفترة الممتدة ما بين 1992 و2020 وهذه المعلومات تستند إلى المواد المتاحة في قسم بيانات الدولة الواردة على موقع دائرة التتبع المالي للأمم المتحدة (FTS).

وعلى أساس هذه البيانات تمّ تحديد النتائج الرئيسة التالية:

- استهدفت المساعدات النساء على وجه التحديد للمرة الأولى في عام 2001.
- تراوحت نسبة المساعدات المخصّصة للنساء والفتيات من 0.1٪ إلى 8.39٪، باستثناء عام 2001 حيث بلغت المخصّصات للمرأة 46.22٪ (406.452 دولار).
- تمّ تمويل قضايا العنف القائم على الجندر أو النوع الاجتماعي(GBV) لأول مرة على وجه التحديد في عام 2003، وتزايدت الأموال المخصّصة لهذه القضية بشكل كبير منذ ذلك الحين.
- بعد قضايا العنف القائم على الجندر أو النوع الاجتماعي كانت الأمهات والحوامل والنساء اللاجئات والمهاجرات من الفئات الأكثر استهدافا.
- تمّ استهداف خدمات الصحة الجنسية والإنجابية (SRHS) للمرة الأولى في عام 2006. ولكن مستوى التمويل المخصّص لهذه الخدمات لم يكن ثابتًا بشكل خاص على مرّ السنين.
- تمّ استهداف الأسر التي ترأسها نساء (ربّات الأسر) (FHH) لأول مرة على وجه التحديد في عام 2020. ومع ذلك، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت صُرفت هذه الأموال قبل تفجير مرفأ بيروت أو بعده لأن التواريخ لم تكن متاحة.
- بشكل عام إنّ الاحتياجات الأقل استهدافًا هي تلك المرتبطة بالأسر التي ترأسها نساء ومجتمع الميم عين.
- لم يتمّ استهداف احتياجات الصحّة النفسيّة للمرأة واحتياجات المتطوّعات والمستجيبات على وجه التحديد وفقًا للبيانات المتوفرة على موقع الأمم المتحدة (FTS).

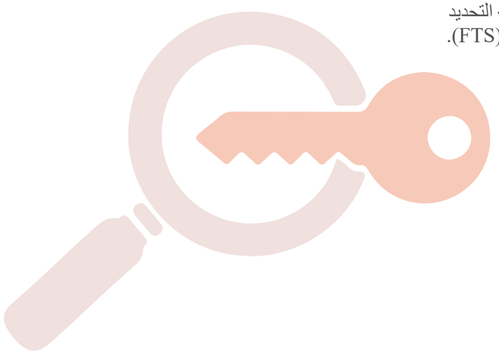

المشهد في ٥ آب/ أغسطس

أ. تأثير انفجار مرفأ بيروت على النساء

في أعقاب تفجير مرفأ بيروت، أجرت مجموعة كبيرة من المنظمات الإنسانية تقارير تقييمية للأضرار، لا سيما ضمن محيط قطره 5 كيلومترات ويشمل المنطقة التي تتكون من مرفأ بيروت وجواره، وسط بيروت، الأشرفية، الكرنتينا، مار مخايل، الجميزة، الجعيتاوي، برج حمود والصيفي والمدور والباشورة والأحياء المجاورة الأخرى.

وفقًا للتحليل الجندري السريع لانفجار مرفأ بيروت الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمات أخرى (تشرين الأول/أكتوبر 2020)، فإنّ عددًا كبيرًا من تقارير التقييم لم تكن مراعية للمساواة الجندرية [6]، الا أنّ بعض الدراسات والتقييمات استهدفت الفئات المستضعفة، مثل الأسر التي ترأسها نساء (FHH)، والنساء المسنّات، والنساء المعوقات، والنساء المصابات بمرض مزمن، والنساء الحوامل والمرضعات، والنساء من مجتمع الميم عين، واللاجئات، والعاملات المهاجرات والعاملات المراهقات [6]. هذا التفجير أدّى إلى تفاقم نقاط الضعف لدى النساء والفتيات اللواتي يعشن في المناطق المتضرّرة وأثّر على جوانب مختلفة من حياتهن.

النساء وفقدان الملجأ ومخاطر العنف القائم على الجندر أو النوع الاجتماعي: فقدت مجموعة كبيرة من النساء اللواتي كنّ يعشن في دائرة التفجير أما سكنهنّ إما كليًا أو جزئيًا، وبالتالي فقدن المساحات الآمنة وأصبحن أكثر عرضة لمخاطر العنف القائم على الجندر أو النوع الاجتماعي وسوء المعاملة والاستغلال. وقد أدّى هذا الوضع الناشئ إلى ظروف معيشيّة غير لائقة حيث وجدت النساء والفتيات أنفسهنّ مضطرات لمشاركة مساكن متواضعة مع الأقارب أو الغرباء، وبذلك عانين من الافتقار إلى الخصوصية وإلى البيئة النظيفة والآمنة [6].

الأسرة التي ترأسها امرأة: وفقاً لاستعراض مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بعنوان Gender Equality in the Humanitarian Response to the Beirut Port Explosion "المساواة الجندرية في الاستجابة الإنسانية لتفجير مرفأ بيروت"، فإن الأسر التي ترأسها نساء شكّلت 52٪ من إجمالي السكان المتضرّرين [14] . وأشارت الدراسة الى أنّ التفجير فرض مسؤوليات أكبر على عدد كبير من النساء اللواتي كنّ من المعيلات الوحيدات للأسرة، كما كنّ معيلات لأسر تشمل أفرادًا يزيد عمرهم عن 60 عامًا أو يعانون من أمراض مزمنة تتطلّب الرعاية [6].

سبل عيش النساء: كشف بيان صادر عن لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) في 14 آب 2020، عن نزوح حوالي 150.000 امرأة وفتاة على أثر التفجير. وذكر البيان أيضًا أن 30.000 امرأة كنّ أصلًا عاطلات عن العمل في لبنان [15] وأن نسبة البطالة كانت إلى ارتفاع، بالاضافة الى دمار عدد كبير من الأعمال التي تقودها النساء، لا سيما في محيط التفجير كما ورد في التحليل الجندري السريع لتفجير مرفأ بيروت الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة الذي أشار الى خسارة النساء للعديد من فرص العمل[6].

المسنّات: أشار التحليل الجندري السريع لتفجير مرفأ بيروت الى أن 8٪ من السكان المتضررين كانوا من المسنّات اللواتي يعشن بمفردهن و/أو مع أفراد من الأسرة المحتاجين إلى مساعدة إنسانية وليس لديهم معيل [6].

الخدمات الصحيّة للنساء والفتيات: تراجعت الخدمات الصحّيّة المتاحة للمرأة، لا سيّما تلك التي تحتاجها الحوامل والمرضعات، كنتيجة مباشرة للتفجير وللأضرار الجسيمة التي طالت عددًا كبيرًا من مراكز الرعاية الصحية [6].

خدمات الصحّة النفسيّة للنساء والفتيات: تأثّرت حوالي 81.000 امرأة (تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عامًا)، بما في ذلك 24.000 مراهقة، بالتفجير وكنّ في حاجة ماسة إلى المساعدة في توفير علاج اضطراب ما بعد الصدمة أو إلى خدمات مكافحة العنف القائم على الجندر أو النوع الاجتماعي. وفي هذا الاطار كانت أطلقت مجموعة من المنظّمات غير الحكوميّة ومنظّمات المجتمع المدني، مثل "كفى" و "أبعاد"، خطط استجابة لمساعدة النساء المستضعفات، لا سيما النساء المعرضات للعنف وسوء المعاملة [16] [9].

النساء من جنسيّات وأوضاع اجتماعيّة أخرى: عانت اللاجئات السوريات والعاملات المهاجرات من التمييز والمحسوبيّة في توزيع المساعدات بعد التفجير. فالعاملات المياومات أو ذوات الدخل المنخفض اللواتي كنّ يسكنّ في مناطق توفرّت لهنّ فيها القدرة على تحمّل كلفة المعيشة، مثل الكرنتينا. وفي المناطق المحيطة بالمرفأ وبرج حمود، فقدت أيضًا هذه الفئة من النساء أماكن سكنهنّ ولم يتمكّنّ من العثور على مكان للإقامة من دون مساعدة ماليّة. وأدّى ذلك إلىّ انعدام الأمن الغذائي والتشرّد. على صعيد آخر، فقدت مجموعة كبيرة من عاملات المنازل أوراقهنّ الرسمية في التفجير، ممّا صعّب عليهنّ العودة إلى بلدانهنّ الأصلية. كما تخلّى بعض أصحاب العمل عن العاملات بحجة الأزمة الاقتصاديّة وعدم قدرتهم على دفع أجورهنّ الشهرية ومصاريفهنّ بالدولار الأمريكي [6] .

نساء مجتمع الميم عين: لطالما اعتبرت منطقتي مار مخايل والجمّيزة والمناطق المحيطة بهما ملاذًا آمنًا للنساء من مجتمع الميم عين. وبسبب التفجير فقد عدد كبير من نساء هذا المجتمع منازلهنّ واضطررن لتحمّل التمييز في السكن بسبب انتشار كل من رهاب المثلية الجنسية ورهاب العبور الجنسي في المجتمع واللذين يؤثران بشكل عام على الأشخاص الكويريين الباحثين عن سكن آمن في أنحاء لبنان كافة. هذا الأمر أدّى إلى معاناة النساء من مجتمع الميم عين من خيارات محدودة للغاية في موضوع إيجاد مساكن آمنة [6].

المتطوّعات والمستجيبات: شمل التقييم أيضًا المتطوعات والمستجيبات اللواتي تعرّضن للتمييز والتجاهل والتحرش الجنسي واللواتي خرجن إلى الشوارع للمساهمة في تقديم المساعدة والإغاثة وتقييم الاحتياجات في أعقاب التفجير [6].

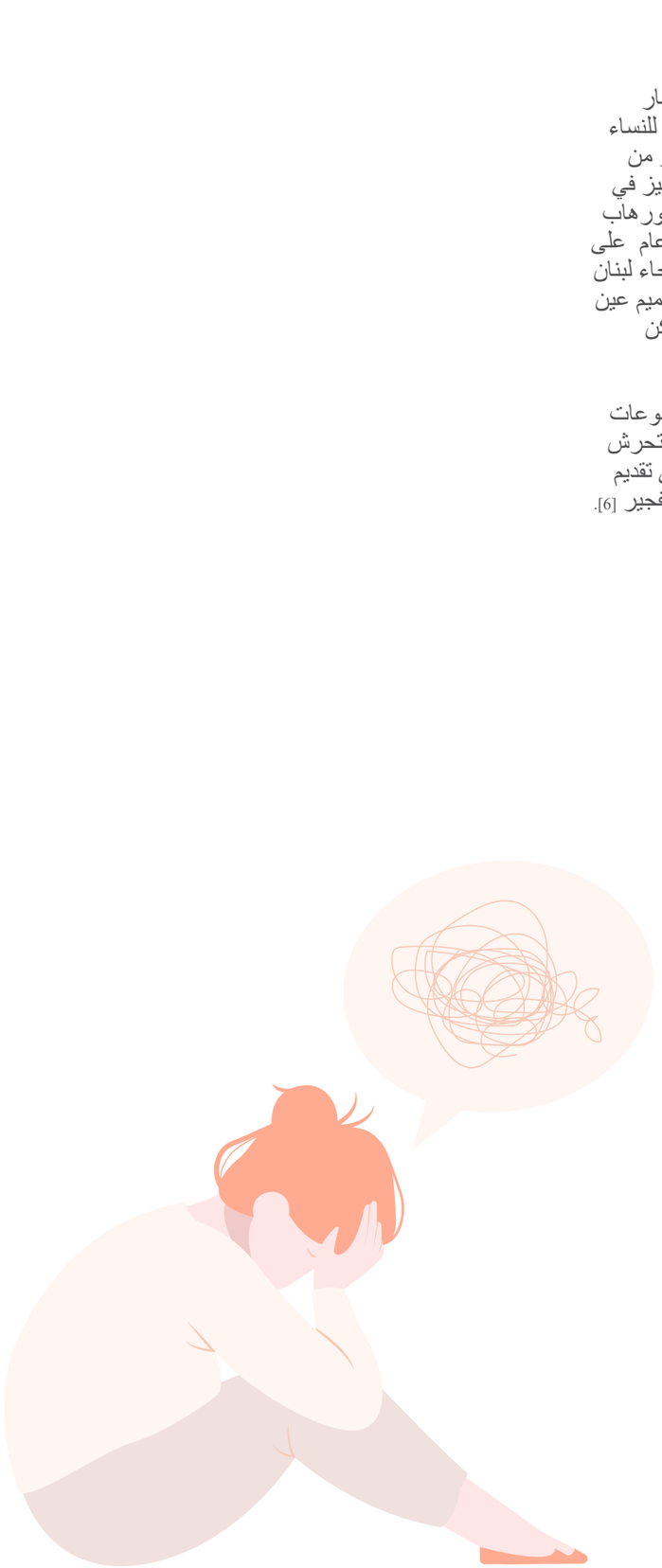

استعراض الاستجابة لتفجير مرفأ بيروت

أ. دعوات لاعتماد استجابة وبرامج تعافي أكثر مراعاة للجندر

منذ يوم التفجير، وعلى ضوء النتائج التي كشفتها التقييمات المختلفة التي أجريت على الأرض، ارتفعت الأصوات المطالبة باستجابة وببرامج للتعافي تكون أكثر مراعاة للجندر من أجل ضمان تمثيل أفضل للمرأة في جهود التعافي هذه، بلورة وإنجازًا، والتأكّد من أن الاستجابة ستلبّي احتياجات النساء الخاصّة، بما في ذلك نساء الأقليّات.

وفي هذا السياق أطلقت منصّة المجتمع المدني النسوي في لبنان ميثاق المطالب النسوية في 27 آب/أغسطس 2020 والتي دعت إلى إجراء تحقيق محايد في تفجير المرفأ واتّباع مقاربة أكثر مراعاة للجندر في جهود التعافي كافة. وتضمّنت أهدافها الرئيسة ما يلي:

- تقييم جندري للاحتياجات والأولويات: أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة (تشرين الأول/أكتوبر 2020) وحدّد التقييم الاحتياجات الرئيسة للنساء والفتيات في المنطقة المتضرّرة.

- ضمان تمثيل المرأة وإشراكها في القيادة وفي صناعة القرار: وهذا الأمر في غاية الأهمية. فجهود تمثيل النساء وإشراكهن في التخطيط للتعافي وصنع القرار وحدها كفيلة بإسماع أصوات النساء ووضع احتياجاتهن الخاصة على الطاولة.

- توفير الأمن الغذائي والمأوى وسبل العيش المستدامة من خلال ضمان المساواة في الوصول الى مصادر التمويل والخدمات.

- منع العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له، لا سيّما في ضوء التقارير العديدة عن زيادة العنف القائم على الجندر أو النوع الاجتماعي في السنوات الأخيرة.

- ضمان الوصول إلى الخدمات الصحّيّة وحقوق الصحّة الجنسيّة والإنجابيّة والتي ربما لم يتمّ اعتبارها من الأولويات لأنّ المستشفيات ومؤسسات الرعاية الصحية كانت تحاول حينها التصدّي للخسائر الناجمة عن الأزمة الاقتصادية وتبعات التفجير [17] .

ساهمت منصة المجتمع المدني النسوي أيضًا في تطوير خطة استجابة مدّتها ثمانية عشر شهرًا تسمّى إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان (3RF). [18] انطلق هذا المشروع في كانون الأول/ ديسمبر 2020 بمبادرة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي من أجل تحقيق أهداف التعافي والإصلاح وإعادة الإعمار ضمن خطّة عمل طويلة الأمد محورها المواطن. وكما قدّرت الحاجة الى 426 مليون دولار لتنفيذ عدد من مبادرات التعافي في العام الأول.

يستند الإطار إلى أربع نقاط محورية:
- تحسين الحوكمة والمساءلة
- الوظائف والفرص الاقتصادية
- الحماية الاجتماعية والدمج الاجتماعي والثقافة
- تحسين الخدمات والبنية التحتية

يتطرّق إطار الإصلاح والتعافي الى مسألة المساواة الجندرية وتمكين المرأة. كما أنه يطرح قضية عدم المساواة في موازين القوى القائمة بين النساء والرجال ويعطي الأولوية لتلبية احتياجات النساء والفتيات الخاصّة.

ب. لمحة عامة عن المساعدات في أعقاب تفجير مرفأ بيروت

بلغ حجم الأموال التي تمّ تلقيها أو التعهّد بها عقب تفجير مرفأ بيروت حوالي مليار دولار [19] و [20] و[21] و[22] و [23] و[24] .

وهذا الرقم أكّدته مقالة نشرتها مؤخرًا صحيفة L'Orient Le Jour والتي كشفت عن التعهّد بتقديم 426 مليون دولار لصندوق إطار الإصلاح والتعافي ، كما عن تعهّد الجهات المانحة الدولية بمبلغ 317.7 مليون دولار (خارج نطاق الإطار)، وحوالي 300 مليون دولار جرى التعهّد بها خلال مؤتمر لجمع التبرعات عقدته الحكومة الفرنسية إلى جانب الأمم المتحدة [25].

ومن بين الجهات المانحة الرئيسة البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة المختلفة ومجموعة من المنظمات غير الحكوميّة الدوليّة.

ولكن إلى أيّ مدى كانت هذه التبرّعات مراعيّة للجندر؟ هل تبنّت الجهات المانحة مقاربة شاملة للجندر؟ هل التزمت بتوجيهات ميثاق المطالب النسوية وإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار والأطر القانونيّة الوطنيّة والدوليّة بشأن حقوق المرأة وإشراك النساء والفتيات؟ هل تمّ تمثيل المرأة ومشاركتها في صنع القرار عندما تم التخطيط لهذه الجهود؟ هل استهدفت الأموال النساء على وجه التحديد؟ هل جرت المطالبة بتوزيع عادل للأموال؟ هل شملت هذه الجهود نساء الأقليات؟

قلّة هي الجهات المانحة التي نشرت بيانات مصنّفة بحسب الجندر. فعلى سبيل المثال، إنّ النداء الانساني العاجل 2020 الذي أطلقته الأمم المتحدة هو بمثابة قاعدة بيانات تشمل مبادرات التعافي التي موّلتها جهات مانحة مختلفة [21]. وتتضمّن قاعدة البيانات أنواع المساعدات التي يركّز عليها كلّ تمويل، مثل توفير الخدمات المباشرة أو الحماية من العنف القائم على الجندر أو النوع الاجتماعي أو الخدمات الصحيّة التي تستهدف النساء والفتيات. وأدرجت في هذه البيانات أيضًا الفئات التي تلقّت هذه الأموال ومن بينها منظّمة واحدة فقط من منظمات حقوق المرأة: أبعاد. بناءً على هذه البيانات، استنتجنا أنه من إجمالي التمويل الوارد البالغ 167 مليون دولار، تمّ تخصيص حوالي 3.8 مليون دولار فقط للنساء والفتيات على وجه التحديد؛ ما يعادل

2.28٪ من إجمالي الأموال [21].

لا يعني هذا الأمر بالضرورة أن النساء لم يستفدن من هذه المبادرات. لكن ندرة البيانات المصنفة بحسب المنظور الجندري تشير إلى أن مسألة إشراك النساء بشكل حقيقي في صنع القرار وكفئات مستهدفة من هذه المبادرات لا تزال مغيّبة.

بالإضافة الى ذلك، ووفقًا لإستعراض مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة Gender Equality in the Humanitarian Re-sponse to the Beirut Port Explosion "المساواة الجندرية في الاستجابة الإنسانية لتفجير مرفأ بيروت"، فإن ٪62 من فريق العمل الإنساني في لبنان (HCT) يتكوّن من النساء. وهذه من أعلى نسب تمثيل النساء في فرق العمل الانسانيّة في العالم [14]. ومع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كان معدل التمثيل هذا ثابتًا عبر منصّات التمويل الرئيسة وما إذا كان ينعكس بطريقة أفضل على إشراك النساء والفتيات واستهدافًا أفضل لاحتياجاتهن الخاصة.

ج. قصص النجاح

طبعًا، لم يخلُ المشهد من بعض قصص النجاح حيث أتت جهود بعض الجهات المعنية بالتعافي، الى حدّ، ما أكثر مراعاة للجندر وأكثر إشراكًا للنساء.

فقد كان لعدد من منظّمات المجتمع المدني والمنظّمات غير الحكوميّة المحليّة دورًا رئيسًا في الاستجابة لتفجير المرفأ، حتى أنّها تجاوزت مرارًا وتكرارًا اختصاصها ونطاق عملها واستنفدت مواردها إلى أقصى حدّ. في ما يلي بعض الأمثلة.

- FE-MALE هي مجموعة نسوية تعمل على حملات المناصرة لمواجهة عدم المساواة الجندرية والتنميط والأعراف والسياسات التمييزية. بعد تفجير المرفأ، نزلت عضوات FE-MALE إلى الشوارع للمساعدة في توزيع المساعدات وتقييم احتياجات النساء والفتيات الناتجة عن التفجير. أشارت العضوات إلى بعض الازدواجية في المساعدات وساهمن من خلال عملهن في إعادة توجيه بعض الأموال للاستجابة للاحتياجات الخاصة للنساء المتضررات.
أطلقت FE-MALE أيضًا حملة "نساء بيروت"، وهي سلسلة من الصور وثّقت قصص 10 نساء وفتيات عشنَ تجارب مروعة بسبب تفجير المرفأ. كان الهدف من النشاط منح تلك النساء الفرصة لرفع الصوت في سياق يتمّ فيه استبعاد النساء إلى حدّ كبير. وصلت هذه القصص إلى مليوني شخص في أسبوعين على وسائل التواصل الاجتماعي وأدّت الى خلق تفاعل بين الناس الذين سألوا عن كيفيّة مساعدة هذه المجموعة من النساء؛ وبعد هذا التفاعل، أظهرت وسائل الإعلام استعدادًا متزايدًا لتغطية قصصهنّ؛ و قامت نساء أخريات تأثّرن أيضًا بالتفجير، بمشاركة قصص شبيهة [26].

- الرابطة اللبنانية لسيدات الأعمال (LLWB): إن الرابطة من الجمعيات غير الربحية الكبرى في البلاد التي تعمل على تمكين النساء في مجال الأعمال منذ عام 2006، والتي ساهمت في الاستجابة الى تفجير مرفأ بيروت، لا سيّما من خلال مبادرات لإدارة الأزمة. على أثر التفجير، ومن خلال مجموعة العمل التي أنشأتها بعد التحركات الاحتجاجية في عام 2019، عالجت الرابطة الحاجات الأكثر إلحاحًا لسيّدات الأعمال ووفّرت الدعم للأعمال التي تديرها سيّدات ووفّرت التدريب على الصحّة النفسيّة ونقلت المواد الطبيّة إلى المنظّمات العاملة في القطاع الصحي. بالإضافة إلى ذلك، وجدت المنظمة نفسها تعمل من خارج نطاق إختصاصها لمساعدة الناس على التعافي عقب التفجير فساهمت الرابطة في إطلاق حملات التبرعات لجمع الأموال من داخل لبنان وخارجه لدعم الأسر المتضرّرة ولتوفير الحاجات الأساسية لها مثل المواد الغذائية والملابس والمستلزمات الطبيّة ومواد البناء وحتى الأجهزة الإلكترونيّة التي تمّ تأمينها لإحدى المدارس الرسميّة في بيروت.

▪ Stand for Women (SFW) هي منظمة غير حكومية تدافع عن التمكين الاقتصادي للمرأة والمساواة الجندرية في الشرق الأوسط. أطلقت SFW مبادرة صندوق ماريون تخليدًا لذكرى ماريون هوشار ابراهيمشاه التي فقدت حياتها في تفجير مرفأ بيروت. هدفت المبادرة إلى مساعدة أكثر من 200 شركة صغيرة ومتوسطة مملوكة من نساء وقد تضرّرت من التفجير. تم تقييم 270 شركة مملوكة من نساء، ودعم 140 منها من خلال المساعدة على إعادة الإعمار أو إعادة التأهيل، أو تقديم المنح النقدية، أو إقامة ورش العمل التدريبيّة لبناء قدرات المرأة في تطوير الأعمال والتجارة الإلكترونية. لا تزال هذه المبادرة مستمرة وتعمل SFW على التأكد من أن الشركات المملوكة من نساء التي دعمتها قادرة على الاستمرار في العمل وسط الأزمة المالية الراهنة. كما تسعى المنظّمة إلى استهداف الأعمال التي تديرها النساء في المناطق الريفيّة، فضلاً عن دعم النساء العاملات في قطاعي الزراعة والضيافة [27].

▪ يجمع تحالف "يلا كير" ثماني منظمات لمجتمع الميم عين في لبنان ويهدف إلى "إنشاء شبكة قوية من الدعم وتقديم الخدمات بين المجتمعات الكويرية والمجتمعات المهمشة الأخرى". في أعقاب تفجير مرفأ بيروت، نجح التحالف في تقييم احتياجات هذه الجماعة وتلبيتها، وتوفير الدعم الآمن والعالي الجودة لها، بالاضافة الى الخدمات والمعلومات اللازمة، كما استمرّ هذا التحالف في الدفاع عن حقوق هذه الفئة من المجتمع. يمثل تحالف Yalla Care مثالاً نادرًا لنموذج ناجح يتشارك فيه أعضاء الجماعة المعنيّة، اي أفراد مجتمع الميم عين، بشكل كامل في تحديد أولويات التمويل الخاصة بهم وتصميم البرامج والمبادرات التي يحتاجون إليها ووضع الخطط لها وتقييمها [28].

بالإضافة إلى ذلك، لا يسعنا إلا أن نشير إلى أنّ 53 منظّمة نسويّة وعدد من الناشطات في مجال حقوق المرأة اجتمعنَ معًا لتشكيل منصّة المجتمع المدني النسوي للتعبير عن مطالبهنّ من أجل تحقيق التعافي عبر استجابة أكثر مراعاة للجندر وأكثر إشراكا للنساء. كما دفعن باتجاه تبنّي منظور جندري في أجندة إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار 3RF.

ومع ذلك، لا يزال جليًّا أن غالبية الأموال التي تمّ صرفها للبنان بشكل عام، وتلك المخصّصة لجهود الاستجابة من أجل التعافي على وجه الخصوص، لم ترقَ إلى مستوى المعايير الدولية والتوصيات الخاصة بالمساواة الجندرية وبإشراك النساء في صنع القرار.

لسنا وحدنا

من أجل الاستفادة من المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات والتخفيف من أي خطوات ناقصة تعوق تحقيق البرامج المراعية للمساواة الجندرية ولإشراك النساء في صنع القرار، سنعمل على مقارنة الأزمة السابقة الذكر مع أزمات حدثت في سياقات مماثلة. فقد شهد العالم أزمات مختلفة من صنع الإنسان أو نتيجة كوارث طبيعيّة تطلّبت كلّها جهودًا كبيرة للتعافي وتمويلًا كبيرًا، كما كان الحال في تفجير المرفأ الذي حصل في 4 آب/أغسطس 2020. وكان للكثير من هذه الاستجابات توصيات تضمن بذل جهود شاملة للجندر ومراعية له. ولكن، على حد علمنا، قلّة هي التقييمات التي راجعت تأثير هذه التوصيات أو عرضت تقدّمًا في مقاربة الاحتياجات الخاصة بالجندر في هذه السياقات عند مقارنتها باستجابات سابقة.

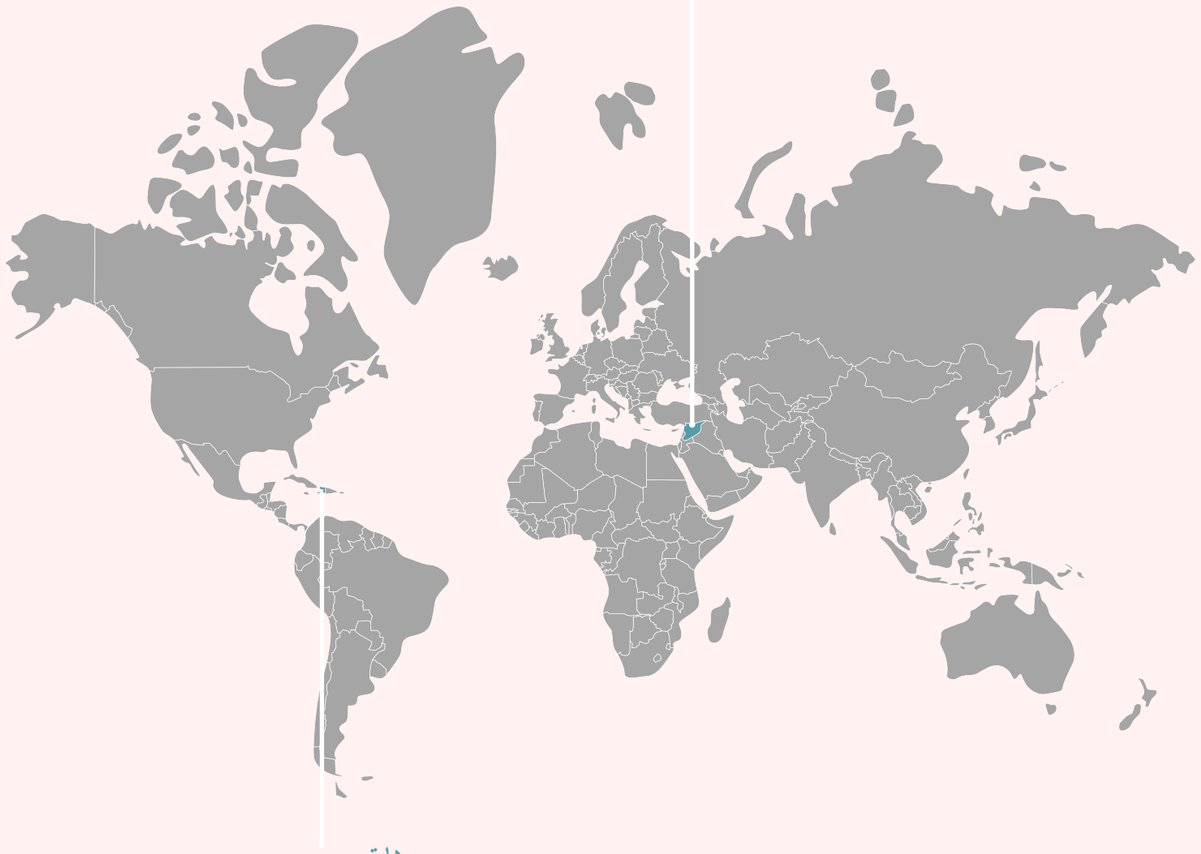

أ. سوريا

1. الكارثة

في عام 2022، دخلت سوريا عامها الحادي عشر من الحرب التي أدّت إلى مقتل أكثر من نصف مليون شخص، وإلى أكبر أزمة لاجئين في العالم وتدمير البنية التحتية للبلاد [29]. بحلول عام 2022، نزح 13 مليون شخص، 6.7 مليون منهم من النازحين داخل سوريا (أكثر من نصفهم من النساء والأطفال) بينما فرّ حوالي 5.6 مليون نسمة منهم إلى البلدان المجاورة [30].

وفقا لتقرير تقييم التحليل الجندري الذي أعدّته هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوّضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف [31] الذي صدر في 2021، كانت الفتيات أكثر عرضة من الفتيان للزواج القسري؛ وكانت النساء والأسر التي ترأسها نساء أكثر عرضة للمعاناة من انعدام الأمن الغذائي وأكثر عرضة للاعتماد على المساعدات الإنسانية؛ وقد عانت النساء من معدلات مشاركة منخفضة في سوق العمل وتقاضين أجوراً أقلّ مقارنة بالرجال؛ كما أنهنّ عانين من تمثيل ضعيف في مناصب القيادة وصنع القرار. بالإضافة إلى ذلك، عانت اللاجئات السوريات في لبنان من عدم المساواة الجندرية ما أثّر على مختلف جوانب حياتهنّ [31] .

في ما يلي ملخّص موجز لواقع اللاجئات السوريّات في لبنان بحسب دراسة نشرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2019 [32] :

الإقامة القانونية: تقلّ احتمالية حصول النساء على الإقامة القانونية بنسبة 9٪ مقارنة بالرجال

العنف القائم على الجنس وعلى الجندر أو النوع الاجتماعي: أفادت 38٪ من اللاجئات السوريات أنه لا يتمّ عادة الإبلاغ عن العنف القائم على الجنس وعلى الجندر أو النوع الاجتماعي

الإتجار بالبشر لأهداف الاستغلال الجنسي: 94٪ من الناجيات من الإتجار لأهداف الاستغلال الجنسي اللواتي تمّ التعرّف إليهنّ في عام 2016 داخل لبنان كنّ من اللاجئات السوريات

حماية الأطفال: 1 من كلّ 3 فتيات سوريّات لاجئات متزوجة

المسكن الآمن والمضمون: في أغلب الأحيان تعيش الأسر التي ترأسها نساء في مخيّمات عشوائية / ملاجئ غير دائمة أكثر من الأسر التي يرأسها رجال (32٪ مقابل 17٪)

الصحة الجنسيّة والإنجابيّة: كانت 70٪ من الولادات المسّجلة بين اللاجئات السوريات في عام 2017 تعود لملراهقات منهنّ (تم استنتاج هذه البيانات من تقييمات الصحة العامة التي لم تركّز بشكل خاص على خدمات الصحّة الجنسيّة والإنجابيّة)

سبل العيش: بلغت نسبة مشاركة اللاجئات السوريّات في سوق العمل في عام 2019، 10٪ مقابل 65٪ للرجال

التعليم: 79٪ من اللاجئات السوريات الشابات لم يلتحقن ببرامج التدريب المهني أو غيره مقارنة بـ 41٪ من الشباب الرجال.

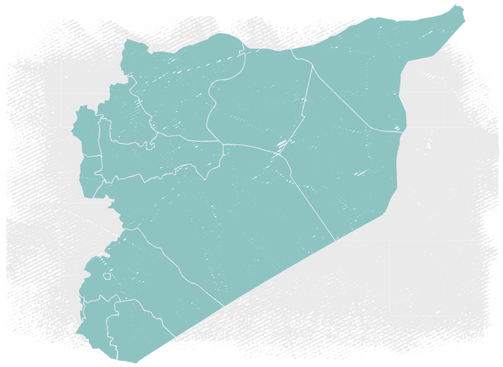

2. الاستجابة

تشير التقديرات لإجمالي المساعدات المالية لسوريا، منذ بداية الأزمة السورية حتى يومنا، إلى إجمالي بلغ أكثر من 21 مليار دولار (2011-2021) وفقًا لدائرة التتبّع المالي، وكان الهدف من ذلك تغطية الاحتياجات المختلفة والمساعدات الطارئة للسوريين. إلا أن الأموال المخصّصة للنساء لم تتجاوز 13.8 مليون دولار (0.06٪) [33].

من الجدير بالذكر أن موضوع الحماية من العنف القائم على الجنس والجندر أو النوع الاجتماعي لا يزال يواجه نقصًا كبيرًا في التمويل لدى اللاجئين السوريين في لبنان. فقد تمّ تحقيق 30٪ فقط من أهداف التمويل لعام 2019 بالإضافة إلى أنّ التمويل لهذا القطاع آخذ في التناقص. ويعكس هذا الأمر الاتجاهات العالميّة في هذا السياق، حيث يتمّ تخصيص ما يقدّر بنحو 0.12٪ من التمويل الإنساني لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات [32] .

استنادًا إلى نتائج التقييم المذكورة أعلاه، صاغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة توصيات للجهات الرئيسية المعنية مثل الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية ومنظمات المجتمع المدني بغية الضغط تحقيقًا لجهود تعافٍ أكثر مراعاة للجندر أو المساواة الجندرية وأكثر إشراكًا للمرأة في صنع القرار وتغطّي مراحل العمل الإنساني كافة. وتضمنت التوصيات الرئيسة ما يلي:

- اعتماد مقاربة نسويّة تسعى إلى تمكين النساء والفتيات ومعالجة عدم المساواة الجندرية مع مراعاة علاقات القوة غير المتكافئة في المساعدات

- تعزيز مشاركة النساء والفتيات كجهات فاعلة رئيسة وصانعات قرار ومنفّذات في جهود الاستجابة، والسماح لهنّ بتحديد احتياجاتهنّ وسبل معالجتها

- إشراك النساء ومنظمات حقوق مجتمع الميم عين في عملية المساعدات

- دمج المنظور الجندري في الإصلاحات القانونية لتعزيز حقوق المرأة وضمان حماية النساء والفتيات السوريات اللاجئات في لبنان ورفاههنّ

- ضمان الوصول إلى خدمات الصحّة والنظافة والصحّة الجنسيّة والإنجابيّة للنساء والفتيات المحتاجات

- دعم النساء والفتيات في قطاع التعليم وإتاحة إمكانيّات التدريب لهنّ لزيادة حظوظهنّ في سوق العمل إلى جانب توفير الخدمات المناسبة والمجانية في مجال رعاية الأطفال [32]

ومع ذلك، وعلى حدّ علمنا، لم يجرِ أيّ تقييم لاحق للاحتياجات ولم يتمّ نشر أي تقرير عن المشروع ترد فيه بيانات مصنّفة بحسب الجندر وتكشف عن زيادة في استهداف احتياجات النساء أو إشراكها في عملية صنع القرار.

ب. هايتي

1. الكارثة

في 14 آب/أغسطس 2021، ضرب زلزال منطقة جراند سود (الجنوب الكبير) في هايتي. كانت قوة الزلزال ضعف قوّة الزلزال الذي ضربها عام 2010. أدّى زلزال عام 2021 إلى مقتل مئات الأشخاص، وجرح أكثر من 12.000 نسمة، كما سوّى آلاف المنازل والملاجئ بالأرض، ممّا زاد من تدهور الوضع في هايتي بسبب جائحة كوفيد-19، وبسبب الوضع السياسي المضطرب وتأثير الأعاصير على بنية تحتية متهالكة أصلًا.
في التقييم الجندري السريع الذي أجرته منظمة "كير" وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، كشفت النتائج الرئيسة عن نقاط الضعف لدى النساء والفتيات وسلّطت الضوء على مشاكل حرجة مماثلة لتلك التي ظهرت في أعقاب زلزال عام 2010 [34].

2. النتائج الرئيسة والتوصيات في أعقاب زلزال عام 2010

وفقًا لتقييم احتياجات ما بعد الكوارث في هايتي (PDNA)، أثّر الزلزال بشكل كبير على شعب يعاني أصلاً من صعوبات جمّة، و أثّر بشكل خاص على النساء والفئات المستضعفة [35].

دعا تقييم احتياجات ما بعد الكوارث إلى إجراء تقييم جندري يأخذ في الاعتبار احتياجات النساء والفتيات. كما تمّ طرح توصيات لضمان توفير المساحات الآمنة، وتجهيزات النظافة والصرف الصحي، وخدمات الصحّة الإنجابيّة، والوصول إلى الغذاء والماء، وتكافؤ الفرص في التعليم والعمل، والتمثيل المتساوي في عمليات الاستجابة للكوارث، وفي صنع القرار والقيادة والوصول إلى العدالة. بالإضافة إلى ذلك، تم توجيه نداءات لمساعدة النساء والمنظمات النسويّة على استعادة قدراتهنّ من أجل العودة إلى العمل والتمكّن من تحقيق إيرادات على المديين القصير والمتوسط [35].

3. النتائج الرئيسة والتوصيات بعد زلزال 2021

كشف "التحليل الجندري السريع في هايتي: آثار زلزال عام 2021" الذي أعدته منظمة كير وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن آثار الكارثة كانت أشدّ وطأة على النساء والفئات السكّانية الأكثر ضعفًا [34].

أما في التوصيات، فقد اقترح تقرير التحليل الجندري العمل على مجموعة بيانات مصنفة بحسب الجنس/الجندر والعمر (SADD) من أجل تغطية تأثير الكارثة على الفئات الأكثر ضعفًا، وبخاصة النساء والفتيات. كما اقترح التقرير توفير تدابير أمنيّة لتجنّب أي زيادة في العنف والاعتداء الجنسي ضد المرأة. وسلّطت التوصيات الضوء على أهمية زيادة مشاركة النساء والفتيات في أنشطة التعافي ومشاركتهنّ في صنع القرار والأدوار القياديّة إلى جانب زيادة مشاركة المنظّمات التي تقودها النساء. كما أكّد التقرير على ضرورة إنشاء آليات للتواصل والتعاون مع منظّمات المجتمع المدني من أجل إعطاء الأولوية لاحتياجات النساء المتضرّرات [34].

تقييم احتياجات 2010	تقييم احتياجات 2021
غياب ملجأ آمن	غياب ملجأ آمن
انعدام الأمن الغذائي	انعدام الأمن الغذائي
انعدام التوازن في فقدان الوظائف	انعدام التوازن في فقدان الوظائف
مخاطر العنف القائم على الجندر أو النوع الاجتماعي	مخاطر العنف القائم على الجندر أو النوع الاجتماعي
تمويل قليل للنساء والفتيات	استهداف النساء والفئات المستضعفة بشكل غير كافٍ
	ازدياد مخاطر العنف القائم على الجندر أو النوع الاجتماعي
	صعوبة في الوصول إلى الخدمات الصحيّة
	ضعف في التمثيل
	تراجع النشاط النسوي

4. تقييم الاستجابة

في عام 2020، نشر معهد أبحاث التنمية في النرويج [36] موجزًا حول وضع النساء في هايتي بعد مرور عشر سنوات على الزلزال: ووجد التقرير أن وضع حقوق المرأة في هايتي لم يشهد تغيّرًا ملحوظًا. فقد تمكّنت النساء من تشكيل حركة مناصرة للمساواة الجندرية ومن التوعية حول هذا الموضوع، وأدّى ذلك إلى اعتماد قانون لتجريم الاغتصاب في عام 2005، كما نجحن في الضغط من أجل إصدار مرسوم انتخابي لتطبيق كوتا بنسبة 30٪ في عام 2015.

ومع ذلك، لم تسفر هذه الجهود عن تقدّم ملموس. فبحسب التقرير، لا تزال النساء عرضة للعنف القائم على الجندر أو النوع الاجتماعي. ولا تزال تكافح لتحقيق مشاركة حقيقيّة في سوق العمل والحياة العامة، ولتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة في الأجور، والأمن الغذائي والمائي، والمأوى. ويشير هذا الموجز إلى أنّ المجتمع الدولي وحكومة هايتي قد فشلا في تنفيذ استجابة أكثر إشراكًا للنساء وفي تطبيق خطّة لإعادة الإعمار تراعي احتياجات النساء والفتيات في هايتي كما أشار إلى استبعاد المنظمات النسويّة من العملية [36].

كما كان صدر تقرير بعنوان: Trust must be earned: Perceptions of aid in Haiti "الثقة يجب أن تُكتسب: تصوّرات المساعدات في هايتي" نشرته مؤسّسة Ground Truth Solutions في عام 2022، وهي التي تزوّد الوكالات الإنسانيّة بالتقييمات الميدانية، وكان التقرير بمثابة تأكيد على واقع المساءلة بعد الزلزال. يكشف التقرير أن المقابلات مع 1251 شخصًا من المتضررين من الكارثة، أدّت إلى استخلاص الاستنتاجات التالية:

- كانت المساعدات مفيدة فقط للاحتياجات على المدى القصير
- لم تعالج المساعدات الأولويات
- لم تستجب المساعدات إلى أهداف التعافي على المدى الطويل أو أهداف الأشخاص المتضررين أو احتياجاتهم
- كان غياب الشفافية سائدًا، ولم يعرف الأفراد المتضرّرون كيف تتمّ هذه المساعدات وشعروا بأنهم مستبعدون من صنع القرار كمستفيدين
- كانت الثقة مفقودة بمقدّمي المساعدات
- شعر المتضرّرون بأنهم متلقّون غير فاعلين
- أراد المتضرّرون أن يشاركوا في تقييم الاحتياجات وفي التخطيط للمساعدات وتنفيذها
- أراد المتضرّرون التعاون مع مقدمي المساعدات/الجهات الفاعلة التي يثقون بها من أجل جعل المساعدات خاضعة للمساءلة [37].

ج. قصص النجاح

يتّضح تمامًا من مثالي هايتي وسوريا أن التوصيات المتعلّقة بالتمويل المراعي للمساواة الجندرية ولإشراك النساء في صنع القرار لم تكن قادرة على إحداث التغيير المنشود. فمن المهم النظر في سبب فشل التوصيات في هذه السياقات وذلك من أجل البناء على الدروس المستقاة وتطوير توجيهات لأفضل الممارسات التي يمكن أن تفيد في استجابة التعافي من تفجير مرفأ بيروت، وكذلك البرامج المماثلة في أعقاب الكوارث الواسعة النطاق.

التعلّم من السياسات الخارجية

بالإضافة إلى الأزمات الحاصلة في سياقات مماثلة، تمّت أيضًا مراجعة السياسات الخارجية التي يمكن الاعتماد عليها لوضع توصيات ملموسة لتحقيق استجابة أكثر مراعاة للمساواة الجندرية وأكثر إشراكًا للنساء في صنع القرار في مجال المساعدات الانسانية.

في ما يلي مثالان على هذه السياسات.

أ. سياسة كندا للمساعدات الدولية النسوية

تناقش السياسة الكنديّة أهمية اعتماد مقاربة مراعية للجندر في أي خطّة عمل إنسانيّة. وتحدّد الاستراتيجيّات الخاصة التي يمكن أن تضمن أن تكون مبادرات المساعدات مراعية للمساواة الجندرية وأن تعزّز تمكين المرأة والفئات الأخرى [38].

يتمحور العمل الأساسي لهذه السياسة حول "المساواة الجندرية وتمكين النساء والفتيات".
وتركّز على مكافحة العنف القائم على الجندر أو النوع الاجتماعي، والحدّ من الاعتداء الجنسي، ودعم المنظمات المناصرة لحقوق المرأة، ومنظّمات المجتمع المدني، والحركات والحكومات التي تعتمد إستراتيجيات للنهوض بالمساواة الجندرية [38].

من خلال هذه السياسة، تعمل كندا على توجيه مساعداتها الدوليّة بشكل أفضل لدعم الأفراد الأكثر فقرًا واستضعافًا، لا سيّما في البلدان الضعيفة والمتوسطة الدخل. وفي هذا السياق، تهدف كندا إلى تقديم دعم أكثر تكاملاً واستجابةً والاستفادة من البحث والتحليل الجندريين [38] .

ب. السياسة الخارجية النسوية السويديّة (2019 - 2022)

في عام 2014، كانت السويد أول دولة تعلن عن سياسة خارجيّة خاصة بالشؤون النسويّة [39] تركّز على محاور ثلاثة وهي: الحقوق والتمثيل والموارد. وتقارب السياسة الخارجيّة السويدية موضوع الجندر من منظور تقاطعي متعدّد الجوانب.

في عام 2014، صاغت الحكومة السويديّة خطة عمل (امتدت من 2014 إلى 2022) لتنفيذ سياستها الخارجية النسوية. وتركّز هذه السياسة على:

- الدعوة إلى المساواة الجندرية ومحاربة التمييز ومحاربة أشكال العنف الجسدي والنفسي والجنسي كافة
- تعزيز أهمية مشاركة المرأة في حلّ النزاعات ومنعها وفي مفاوضات بناء السلام
- تأمين الخدمات والحقوق المرتبطة بالصحة الجنسيّة والإنجابيّة للنساء
- إعطاء الرجال نصيبًا كبيرًا من المسؤولية في تحقيق المساواة الجندرية
- حماية المدافعات عن حقوق الإنسان
- تعزيز المساواة الجندرية في الأحزاب السياسية في الدول النامية [39]

المنهجية

حتى الآن، قمنا بمراجعة وضع النساء والفتيات عن كثب، بما في ذلك النساء اللواتي ينتمين إلى الأقليات في لبنان، إلى جانب المساعدات التي تم التعهّد بتقديمها للبلاد (1) قبل آب/أغسطس 2020، و (2) بعد تفجير مرفأ بيروت. كما ناقشنا التوصيات الخاصّة التي قدّمتها منصة المجتمع المدني النسوي وإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الاعمار 3RF و استندنا إلى (1) أزمات شبيهة لم تحقّق فيها التوصيات المطروحة جهود تعافٍ مراعية للمساواة الجندرية ولإشراك النساء في صنع القرار، و(2) إلى سياسات خارجية يمكن أن ترشد خطواتنا التالية.

من الواضح تمامًا أن وضع خطة ملموسة وواقعيّة لتحقيق أهداف تركّز على المرأة أمر حيوي. فبالإضافة إلى الدروس العديدة المستقاة خلال مرحلة استعراض الأدبيّات التي عملنا عليها، سعت منظمة "نواة" إلى الاستماع إلى وكالات التمويل المشاركة في إعداد البرامج في لبنان إلى جانب الخبيرات النسويّات والجهات المعنية الأخرى التي يمكنها إلقاء الضوء على المشكلات القائمة، ولا سيّما تلك المتعلقة بالسياق اللبناني، كما يمكنها اقتراح توصيات ملموسة وعمليّة يمكن أن تضمن إشراك النساء في عمليّات صنع القرار وتلبية احتياجاتهنّ الخاصة خلال برامج التعافي.

من أجل جمع البيانات، أجرينا دراسة بحثيّة متعدّدة الأساليب على مدى أشهر آذار/مارس ونيسان/أبريل وأيار/مايو 2022.

واعتمدنا مقاربة نسويّة وتشاركيّة، لا سيما أن الجهة العاملة على التحقيق، أي منظمة "نواة" هي من منظمات المجتمع المدني التي تقودها نساء ومقرّها مدينة بيروت والتي تأثرت بشكل مباشر بتفجير المرفأ؛ بالإضافة إلى أنّ الوكالة المانحة، أي صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني -هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تضع النساء والفتيات في المقام الأول، ولها دور أساسي في جهود التعافي.

أ. المشاركون

استهدفت الدراسة أربع مجموعات، بإجمالي مشاركين وصل إلى 35:

- 20 جهة مانحة
  - الجهات المانحة المشاركة في الاستجابة لتحقيق التعافي في بيروت
  - الجهات المانحة التي لديها التزام عام بالمساعدات النسوية والتي تراعي إشراك النساء في صنع القرار
  - الجهات المانحة التي لها منصب عضو في إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار (3RF)
- 8 خبيرات نسويات
- 4 أعضاء من إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار (3RF)
- 3 خبراء في مجال المساءلة والمساعدات الانسانية

ب. متغيّرات الدراسة

تمّ تطوير أداة لجمع البيانات خاصّة بكل مجموعة من المجموعات المختارة. وقد تناولت الأدوات المتاحة في الملحق -أ- من هذا التقرير الموضوعات الرئيسة التالية:

- الحصّة من التمويل التي استهدفت النساء بعد تفجير مرفأ بيروت
- الحصّة من التمويل التي استهدفت نساء الأقليات
- الحصّة من التمويل التي تمّ توجيهها إلى المنظّمات النسويّة أو تلك التي تديرها نساء
- مشاركة المرأة في صنع القرار والتخطيط للمشاريع
- مدى مراعاة توصيات ميثاق المطالب النسوية وإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في جهود التعافي
- تحدّيات تحقيق الاستجابة المراعية للجندر ولإشراك النساء في المساعدات
- نظرة معمّقة بشأن التعاون بين الجهات المانحة، وما بين منظّمات المجتمع المدني، وبين الجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني، ومع الحكومة اللبنانية
- المبادئ التوجيهيّة لأفضل الممارسات من أجل مساعدات خاضعة للمساءلة

ج. جمع البيانات وإدارتها وتحليلها

تمّت دعوة المشاركين المحتملين للمشاركة في الدراسة عبر البريد الإلكتروني. ووافق معظم المشاركين على مقابلة شبه منظمة تم إجراؤها عبر Zoom استغرقت عمومًا حوالي 60-45 دقيقة. إلا أنّ عددًا من المشاركين أرسلوا إجاباتهم كلّها أو بعضها عبر البريد الإلكتروني. وطُلب من كلّ مشارك/ة التوقيع على نموذج موافقة بعد الاطلاع يوضح الغرض من الدراسة، ويضمن سريّة المعلومات التي تمّت مشاركتها ما لم يُوافق على نشرها أو إلى حين الموافقة على ذلك، ويضمن حقّه/ها في الانسحاب من البحث في أي وقت.

ثم تمّ تفريغ ونسخ تسجيلات المقابلات وتحليل النصوص إلى جانب الردود المكتوبة المرسلة عبر البريد الإلكتروني، باستخدام النمطين الكمي والنوعي.

د. القيود

من الجدير بالذكر أنّنا تمكنّا في النهاية من تحقيق معدّل استجابة بنسبة 85٪ على الرغم من الصعوبة الأولية في الوصول إلى المشاركين، وبخاصة الجهات المانحة. ويشير هذا الأمر إلى اهتمام الأطراف المعنية بمناقشة قضايا الجندر وكيفية ضمان أن تكون الاستجابة لتحقيق التعافي أكثر مراعاة لها.

ندرك أيضًا أن حجم العيّنة المعتمدة قد يكون صغيرًا نوعًا ما؛ ومع ذلك، وصلت الدراسة إلى مستوى معيّن من تشبّع البيانات عند المقابلة 15 ولم تعد تنتج سوى القليل جدًا من البيانات الجديدة بعد ذلك، لا سيّما في ما يتعلق بالإجابات التي قدّمتها الجهات المانحة. وفي هذا مؤشر قويّ على أن عيّنتنا تمثّل تمامًا مشهد التعافي في بيروت.

أخيرًا، ربّما أدّت هذه الدراسة إلى بيانات محدودة تعكس وجهات نظر المنظّمات المنفّذة أو تلقي الضوء بشكل مباشر على آراء النساء والفتيات اللواتي استفدن (أو لم يستفدن) من جهود التعافي. ومع ذلك، فقد اخترنا أن نستهدف بشكل أساسي الوكالات المانحة، والخبراء والخبيرات، للدور الأساسي الذي يضطلعون به في تحديد تمويل برامج التعافي. وبالتوازي مع هذه الدراسة، صوّرنا فيديو لمواطنات قابلناهنّ خلال زيارة أحياء الكرنتينا وبرج حمود ومار مخايل والجميزة. فخلال وجودنا هناك، تحدّثنا إلى عيّنة من النساء اللواتي تأثّرن بشكل مباشر بالتفجير.

ومن أجل تعزيز تأثير هذا التقرير، من الممكن إجراء دراسة لاحقة مع الأطراف المعنية بالمساعدات والتي لم يتم تناولها هنا.

النتائج

أ. غياب أجندة جندريّة

هل تبنت استجابة التعافي أجندة جندرية تضمن الاستجابة المراعية للجندر ولإشراك النساء؟

1. الجندر في جهود التعافي

يعتقد معظم المشاركين أن الاستجابة لم تكن مراعية للجندر بدرجة كافية، ممّا يبرز كيف أن احتياجات النساء والفتيات نادراً ما كانت أولوية.

"صراحة، شعرت أن الاستجابة كانت خجولة نوعًا ما (...) لم تكن كافية." **حياة مرشاد. المديرة التنفيذيّة FE-MALE**

"لطالما كانت المساعدات نادرة. (...) ولم يجر التركيز على حاجات النساء والفتيات. فقد توجّهت المبالغ الكبيرة إلى مكان آخر". **جويل أبو فرحات. المؤسسة المشاركة والرئيسة Fiftyfifty**

أكّدت داينا آش، المديرة التنفيذيّة لـ Haven for Artists، على جهد المنظّمات الصغيرة مقابل عدم إدراك الحكومة للتفاوت الحاصل على مستوى المساواة الجندرية. "أظن أن عددًا كبيرًا من المنظّمات والمبادرات المحليّة ركّزت على المجتمعات المهمّشة وعلى توفير مستلزمات النظافة الشخصيّة و الدورة الشهرية للنساء، وهي منتجات صعبة المنال وقد شهدت ارتفاعًا في الأسعار. أظن أن استجابة الحكومة للأزمة الماليّة سلّطت الضوء على غياب الوعي لجهة عدم المساواة الجندرية والقدرة على الوصول إلى بعض المنتجات في السوق. فعلى سبيل المثال، بقيت أسعار شفر الحلاقة للرجال مضبوطة بينما ارتفعت أسعار مستلزمات الدورة الشهريّة للنساء بشكل غير مسبوق".

"نعم، طبعًا كانت الاستجابة مراعية لإشراك النساء. لم أرَ أي تفرقة. لم يكن لدى أحد الوقت للتمييز أو لاستبعاد المرأة أصلًا". **أسماء الزين، عضو المجلس الاستشاري في الرابطة اللبنانية لسيدات الأعمال.**

"يعود الأمر دائمًا إلى التنفيذ. مثلًا عندما تمّ إطلاق صندوق B5، تمّ إدراج المنظور الجندري في صياغة المشروع والتزم الجميع بمساعدة النساء. لكن هل تمكّنوا حقًا من الوصول إلى عدد كبير منهنّ؟ تشير الطلبات المقدّمة بحسب ما أوردت مؤسسة كفالات الى أن 33% فقط من الطلبات الصادرة هي لصاحبات الأعمال". **رولا مخائيل المؤسسة والمديرة التنفيذية. مؤسسة مهارات**

وشدّدت الخبيرات النسوّيات على أن غياب أجندة تغييرية واضحة ومراعية لإشراك النساء، برأيهن، نادرًا ما يؤدّي الى أن إخضاع المساعدات للمساءلة في موضوعي مراعاة المساواة الجندرية وإشراك النساء في صنع القرار.

"نواجه مشكلة كبيرة (...) عندما لا تكون الجهة المانحة جدّية حيال الأجندة التغييرية، تصبح المسألة أشبه بتسجيل نقاط واستكمال إطار عمل. ليس من الواضح بعد كيف نحدث التغيير وكيف نتحمّل مسؤولياتنا تجاه النساء". **لينا أبو حبيب، مديرة معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت.**

"بينما تعتبر القضايا الجندريّة أحد الركائز الرئيسة في الاستجابة الانسانيّة، لا تحظى بالأولوية في خطط استجابة الطوارئ وليست متساوية مقارنة بالخدمات الأخرى مثل توفير سبل العيش والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وغيرها من القطاعات... لقد ناضلنا لنحوّلها إلى أولويّة في كلّ المجالات". **محمد منصور، نائب المدير. أبعاد.**

2. الجندر في إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار3RF

صرّح 60٪ من الجهات المانحة المستجيبة بأنها تشارك في الإطار بصفة عضو.

وتشير بعض الجهات المانحة إلى فشل إطار العمل هذا في التعاطي مع الأمور الجندريّة وحقوق المرأة بشكل واضح. إلا أنّ آخرين أشاروا إلى أن إطار العمل يسير على الطريق الصحيح في ما يتعلّق بالجندر، على الرغم من كونه تحدّيًا يجب معالجته.

"إن البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة تتولّى تنفيذ آلية إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الاعمار الذي تمّت صياغته من منظور جندري. وتغطي ركيزة الإطار الثالثة حاجات النساء واهتماماتهنّ لضمان جهود تعافٍ تراعي إشراك النساء". **رولا و. عباس. مديرة البرامج. بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان.**

"كانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ترأس قطاع الانصهار الاجتماعي والإشراك والجندر. أما الهدف فكان جعل استجابة إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار استجابة تراعي إشراك النساء. لذا، إثر صياغة الإطار في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وزّعناه على الخبراء/الخبيرات في القطاعات الجندرية في وكالات الأمم المتحدة كافة، والمنظّمات غير الحكوميّة المحليّة والدوليّة، وكلّهم من أعضاء الفريق العامل المعني

بالنوع الاجتماعي في لبنان للتأكد من أنّ القطاعات الـ16 مغطّاة كافة وأنّ موضوع الجندر داخل فيها. راجع كلّ من الخبراء/الخبيرات قطاعه/ا وأرسلوا ملاحظاتهم لمسؤول القطاع بعد إضافة البيانات الجندرية والمزيد من المعلومات حول التدخلات المراعية للجندر. كما أنتجت هيئة الأمم المتحدة للمرأة 4 ملخّصات داخليّة أشارت فيها إلى القضايا الجندرية الرئيسة التي يمكن تسليط الضوء عليها وإدخالها إلى الإطار. برأيي، كان هذا الجزء إيجابيًا. إلا أن التحدي يكمن في عمليّة صياغة الخطط القطاعيّة كافة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، صدر قرار بأنّ الخطة المؤلفة من 200 صفحة، لا بدّ من إختصارها في 50. لسوء الحظ، في هذه المرحلة، تمّت إزالة جزء كبير من العمل الرائع حول الجندر. قد يبدو الأمر بسيطًا، لكن، إن لم نثبت القضايا الجندرية على الورق، في الخطة، سيكون من الصعب الحفاظ عليها في أجندة الجهات المانحة ومعالجة موضوع المساواة الجندرية على أرض الواقع". **كلير ويلسون. اختصاصيّة الجندر والمساعدات الإنسانية. هيئة الأمم المتحدة للمرأة.**

وفي حين أن أعضاء الإطار اعترفوا بأنّ الجندر مذكور في تصميم الإطار، اعتبر معظمهم أنّ هذا الأمر لا يعني أنه يمكن اعتبار إطار العمل مراعيًا تمامًا للمنظور الجندري.

"ما كنت لأصف الإطار بأنه مراعٍ للجندر أو متيقّظًا للقضايا الجندرية. نعم، إن المصطلحات المتخصّصة واردة فيه، لكنني أشعر أن هذه المصطلحات متوفّرة من أجل تلبية حاجة إدارية أكثر من الالتزام بالأبعاد المتقاطعة والجندريّة لصنع السياسات". **الدكتورة منى حرب، بروفسورة ومسؤولة عن البحوث. مختبر المدن بيروت. الجامعة الأميركية في بيروت.**

"لم يكن إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار متوازنًا ولم يكن الأمر مفاجئًا، كالعادة. والأمر سيّان بالنسبة لخطة لبنان للاستجابة للأزمة (LCRP) . هذا مخيب للأمل وليس مقبولًا. لا يمكن تأجيل حقوق المرأة. كفى!". **بيترونيل جعاره. المسؤولة القطريّة للبرامج. اختصاصيّة جندريّة. الوكالة السويديّة للتعاون الإنمائي الدولي.**

3. التصوّرات والأفكار الخاطئة حول الجندر التي قد تعيق المساواة الجندرية

ذكرت الجهات المانحة أن الكثيرين يساوون المساواة الجندرية بالعنف القائم على الجندر أو النوع الاجتماعي وأنه من الصعب جدًا إشراك نساء الأقليّات، ولا سيما النساء المنتميات إلى مجتمع الميم عين، عند تخصيص الأموال.
(كلير ويلسون. اختصاصيّة الجندر والمساعدات الانسانيّة. هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان؛ نجاة رشدي. المنسّقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في لبنان، الأمم المتحدة).

"ذكرت الجهات المانحة أنّ عددًا كبيرًا من الناس يساوون المساواة الجندرية بالعنف القائم على الجندر أو النوع الاجتماعي. في سياق أزمة النزوح السوري، ساوى عدد كبير من الجهات المعنية المساواة الجندرية بالأنشطة الوقائية والمستجيبة للعنف القائم على الجندر أو النوع الاجتماعي. إلا إن هذا الأمر يختلف تمامًا عن اعتماد مقاربة جندرية متكاملة. فالتحليل الجندري وتعميم المفهوم الجندري والمساواة أمور لا بدّ من أخذها بعين الاعتبار في الأنشطة كافة في مشروع ما، بما في ذلك على مستوى الموارد البشريّة والقدرات الداخليّة". **كاترين بليزنر. كبيرة الاستشاريين. السفارة الدنماركية.**

كما سلّطت بعض الخبيرات الضوء على الفهم السطحي لموضوع الجندر، والذي يُفهم على أنه "استهداف الرجال والنساء". فأشارت الى أنّ هذا الفهم هو الذي كان سائدًا بين عدد من الأطراف المعنية علمًا أنّ هذا المنظور يستبعد الهويات الجندريّة الأخرى ويتجاهل واقع عدم المساواة في موازين القوى بين النساء والرجال الذي له تأثير بالغ ويولّد احتياجات خاصّة. **(لينا أبو حبيب، مديرة معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت).**

والجدير بالذكر أيضًا أن بعض المشاركين أثاروا تحفّظاتهم لجهة ضرورة العمل على جندرة الأجندات كافة واستبعدوا مثلاً ضرورة النظر في سبل عيش مليوني شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، أو مقاربة جهود مكافحة الفساد من خلال منظور جندري.

4. المرأة في صنع القرار

أكّد 70% (14/20) من المانحين على إشراك المرأة في صنع القرار على مستوى الجهات المانحة وعلى مستوى المنظمات المنفذة .
بينما ذكرت 55٪ (11/20) من الجهات المانحة أنّ ما لا يقلّ عن 50٪ من موظفيها من النساء.

"نحن لا نقول إنّ النساء مقموعات أو أن الرجال مقموعين. نقول إننا بحاجة إلى المساواة الجندرية وإلى التوازن الجندري بحسب الاستحقاق والمؤهلات. لسنا نطالب بالتمييز الإيجابي". **أسماء الزين، عضو المجلس الاستشاري في الرابطة اللبنانية لسيدات الأعمال.**

"إن تركيبة فريقنا بالمناصفة، 50/50. في فريقي 25 موظفًا، منهم 13 زميلة. إذن، نحن نطبّق ما ننادي به". **راين نيلاند رئيس قسم التعاون. بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان.**

"في لبنان، كان المدير القطري ونائبه (مديري) من الرجال. كنت أنا أعلى المديرات منصبًا. أنا أدير البرنامج. إذن، بطريقة او بأخرى، أشارك في صنع القرار. لكنني لست أدري ما إذا كانت مشاركتي بحدّ ذاتها مؤشّرًا جيّدًا". **كاوري أورا. مديرة البرامج. برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة.**

من ناحية أخرى، كان لدى غالبية الخبيرات النسويات انطباع بأنّ الأمر لم يكن على هذا النحو أبدًا، خاصة أنهنّ خلال عملهنّ على الأرض، شهدن بوضوح أنّ الاحتياجات الخاصة بالنساء لم تؤخذ في الاعتبار.

"برأيي، إن النساء غائبات تمامًا عن مراكز صنع القرار. فاختيار شفرات الحلاقة كمنتج يجب دعمه وعدم اختيار الفوط الصحية لدعمها أمر يحمل أبعادًا كثيرة. يشير هذا الأمر إلى أيّ مدًى يعتبر الرجال على أنهم هم المعيار... كما يشير هذا الأمر إلى الانفصال بين الخطاب السائد حول العدالة الجندرية والعمل على الأرض... انه انفصال رهيب. نحن غائبات. نحن على هامش كل هيئات صنع القرار. متى وأين تمّ أخذ آرائنا بعين الاعتبار؟" **ميريام صفير. مديرة. المعهد العربي للمرأة.**

في حين اعتبر البعض الآخر أننا على المسار الصحيح:

"تشارك النساء والمنظمات النسويّة في المجموعة الاستشاريّة التي ترصد إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار والعمل على تنفيذه. إنهنّ يضمنّ دمج المنظور الجندري في الجهود المبذولة ضمن الإطار. وستتمّ المساءلة أيضًا لجهة العمل الذي جرى في هذا الخصوص من خلال الإطار". **لارا سعادة. اختصاصية في بناء التحالفات النسويّة والمجتمع المدني. هيئة الأمم المتحدة للمرأة.**

5. منصّة المجتمع المدني النسوي

اعتبرت الخبيرات النسويّات الثمانية اللواتي شاركن في المقابلات أنّ منصّة المجتمع المدني النسوي مبادرة جديرة بالاهتمام لسبب أو أكثر من الأسباب التالية:

- نجحت في جمع 53 منظمة ومدافعة وناشطة في مجال حقوق المرأة لتشكيل مجتمع مدني نسوي قوي
- تمكّنت من الوصول إلى إجماع حول قضايا الجندر وأولوياته على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول الجندر والقضايا النسوية التي يتبنّاها أعضاء المنصّة
- شكّلت مجموعة ضغط يمكنها التشبيك مع الجهات المانحة والمناصرة من أجل توفير دعم أكثر فاعليّة لحقوق المرأة في لبنان والتأثير على استراتيجيّات الجهات المانحة في لبنان بموضوع الجندر
- شاركت في إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار 3RF وفي فرق العمل المختلفة التابعة له وأثرت على أجندته الجندرية

ومع ذلك، حدّد المشاركون بعض مجالات التحسين الممكنة. وشمل ذلك الضغط من أجل اجراءات أقلّ بيروقراطية يمكن أن تسرّع إتخاذ القرارات داخل المنصّة وتفعّل جهود المناصرة.

ب. غياب البيانات التي يعوّل عليها

هل تمّ ضمان الوصول إلى بيانات مركزيّة موثوقة، بما في ذلك البيانات المصنّفة جندريًّا بشكل يفيد رسم استراتيجية جهود ما بعد الكارثة على طول فترة الاستجابة الهادفة إلى تحقيق التعافي؟

الجهة المانحة	إجمالي المبلغ المصرّح عنه	المبالغ الموجهة للنساء	% الموجهة للنساء	% الموجهة للنساء من الأقليات	% الموجهة للمنظمات التي تديرها نساء	ملاحظات
أكتد						لا موازنة مقدّرة
السفارة الدانمركية	$22,000,000.00					
السفارة اليابانية	$26,000,000.00	$969,872.00				اشارت السفارة إلى أنها أنفقت أكثر من 26$ مليون: لهيئة الأمم المتحدة للمرأة $786.909 (لدعم النساء والحماية والتعافي الاقتصادي) ولصندوق الأمم المتحدة للسكان: 182.963$ (لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، والصحة الجنسية والانجابية، والتوعية على أهمية الجندر وخدمات أخرى)
سفارة جمهوريّة ألمانيا الاتحاديّة	€ 14,000,000.00		%50			ما يوازي 14.841.036 دولار أميركي (النسبة المئوية تقديرية)
الاتحاد الأوروبي		€ 150,000.00				حصلت 30 امرأة على مبلغ 5000 يورو الواحدة = أعيد تخصيص 150.000 يورو من حساب جار قيمته 2.5 مليون يورو (يستهدف النساء في مجال الأعمال اللواتي تأثرن بالتفجير)
أنقذوا الأطفال Save the Children	$8,000,000.00		%50			النسبة مستقاة من المشاركين وليس من الموازنة
السفارة الفرنسية	€ 130,000,000.00					
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة+ الصندوق الانساني اللبناني + الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة	$57,000,000.00					إن القضايا الخاصة بالجندر من المعايير الأساسية في الاختيار
مبادرة الشراكة الأمركية الشرق الأوسطية - سفارة الولايات المتحدة الأميركية			%30			تخصيص مبلغ للاستجابة إلى التفجير من تمويل ساري ولكن غير محدّد
السفارة السويديّة	$2,300,000.00		%50			870.000$ لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي و430.000$ للحماية ومراعاة المنظور الجندري والمشاركة المجتمعيّة. لا تقديرات للنسبة المئوية الموجّهة للنساء والفتيات. (هذه المساهمة هي لدعم التعافي بعد التفجير وليست إجمالي الدعم المقدّم إلى لبنان)
اليونيسيف	$3,500,000.00					لاستهداف حوالي 22.000 امرأة وفتاة سنويًا
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	$2,000,000.00	$2,000,000.00	%100	%90	%83	
Welthungerhilfe	€ 1,200,000.00		%50			النسبة المئوية تقديرية
برنامج الأغذية العالمي	$40,000,000.00		%53			

يعرض هذا الجدول إجمالي الأموال المصرّح عنها التي أنفقتها كل جهة مانحة والنسب المئوية المبلّغ عنها أو إجمالي الأموال التي تمّ توجيهها إلى النساء. وتستند القيم الواردة هنا فقط إلى البيانات التي تمّ جمعها أثناء المقابلات مع الجهات المانحة التي شاركت في دراستنا ووافقت على نشر المعلومات.

1. توفير البيانات الكميّة حول التمويل الخاصّ باستجابة التعافي

كشفت المنسّقة المقيمة للأمم المتحدة عن تلقي 1.8 مليار دولار عام 2021 لتغطية جهود الإغاثة في لبنان كافة. وشملت هذه الجهود، على سبيل المثال لا الحصر، مبادرات إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار 3RF **(نجاة رشدي، المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في لبنان. الأمم المتحدة)**.
أما بالنسبة للأموال التي تمّ صرفها لاستجابة التعافي بالذات، وبالاستناد حصرًا إلى البيانات التي تمّ جمعها من خلال المقابلات مع الجهات المانحة المشاركة في دراستنا، فإن المبلغ لا يتعدّى 400 مليون دولار.

2. توفير بيانات مصنّفة جندريًّا وبيانات عن التمويل الذي يستهدف نساء الأقليات

لم تشارك 7/20 من الجهات المانحة أيّ بيانات مصنّفة بحسب المنظور الجندري. ومن بين الجهات التي فعلت، قدّمت الغالبية تقديرات عن النسب المئوية المتعارف عليها للنساء والفتيات المستفيدات من المشاريع بشكل عام ولكن من دون توفير نسبة مئوية عن حصتهنّ من إجمالي التمويل، أو تقديرات بشأن مشروع واحد محدّد فقط.

شاركت 4 جهات مانحة فقط (20٪) معلومات حول الأموال التي كانت موجّهة بشكل خاص للنساء والفتيات. إلاّ أنّ جهة مانحة واحدة شاركت بياناتها المتعلّقة بمشروع واحد فقط.

"لا معلومات لديّ. أستطيع أن أتأكد من زملائي. ولكن المشكلة هي في غياب قاعدة بيانات مركزية، وهذا يعني أننا سنضطر إلى جمع هذه المعلومات من كلّ الوكالات وتجميعها". **نجاة رشدي، المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في لبنان. الأمم المتحدة**

وبناء على ما ورد أعلاه ، كان من الصعب استنتاج النسبة المئويّة الفعليّة، أو إجمالي الأموال التي استهدفت النساء والفتيات.

وأفادت جهة مانحة واحدة فقط أن 83٪ من برامجها مصمّمة لدعم المنظّمات التي تقودها نساء. وذكرت جهة مانحة أخرى أنّ إحدى المنظمات الشريكة لها كانت قد منحت تمويلا فرعيًّا من الأموال التي حصلت عليها لصالح منظمّة أخرى تقودها نساء.

كما شدّد المشاركون على صعوبة الوصول إلى المعلومات التي تشير إلى مدى التقدّم الحاصل في تطبيق إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار بشكل عام أو تلك المتعلقة بالبيانات الجندريّة بشكل خاص. كما ذكر الكثيرون أن تداول النتائج كان غير فعّال إلى حد ما.

"لم نشهد بعد أي شيء ملموس [...]. شدّدنا على أن عملنا لا يمكن أن يكون فعّالا وذا مغزى من دون الوصول إلى المعلومات. يجب ألا نستثمر الجهد والوقت الشخصيين للبحث عن المعلومات الأساسية. نحن فقط نطالب بالحد الأدنى". **رولا ميخائيل. المؤسسة والمديرة التنفيذية. مؤسسة مهارات.**

ما كنت لأصف نشر المعلومات وتبادلها بالفعّال. لم يكن كذلك. بعض المعلومات لا يمكننا الوصول إليها وحتى الآن هناك الكثير من الالتباس في ما يتعلق بتبادل المعلومات". **الدكتورة منى حرب. بروفسورة ومسؤولة البحوث. مختبر المدن بيروت. الجامعة الأمريكية في بيروت .**

"لا يمكن تحقيق التواصل من خلال بيانات تتطلب من قارئها أن يكون حاملًا شهادة دكتوراه ليفهمها ويحلّلها. لا يمكن تحقيق التواصل الجيّد إلا من خلال المعلومات المبسّطة. وهذا ينطبق أيضًا على فرص التمويل". **رولا ميخائيل. المؤسسة والمديرة التنفيذية. مؤسسة مهارات.**

"لن تجدوا البيانات المصنّفة والمفصّلة، فلا يزال هذا العمل قيد التنفيذ". **راين نيلاند. رئيس قسم التعاون. بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان.**

أشارت إحدى الجهات المانحة الى أنّ الجهة الممولة تستطيع توفير ما يصلها (من معلومات) من الشركاء المنفّذين فقط. وتتضمّن التحديات الأساسية التي تواجه الجهات الممولّة في ما يتعلّق بتوفير بيانات مصنّفة بحسب المنظور الجندري: غياب هذه البيانات عن تقارير الشركاء المنفّذين، صعوبة الوصول إلى المعلومات بشكل عام على صعيد الدولة بسبب قلّة الوعي وإنعدام الالتزام او القدرة على الرصد والتقييم.

3. الشفافية والوصول إلى البيانات المصنّفة بحسب المنظور الجندري

سلّط الخبراء الضوء على أهميّة الكشف عن البيانات. كما شدّدوا على أن الشفافية والوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب شرط أساسي لضمان أيّ درجة من المساءلة.

"نحن نعلم ما علينا القيام به. وكلمة نحن تضمّ الجميع، سواء المنظمات الدوليّة أو المنظّمات المحلّيّة أو الحكومة أو أياً كان، وهذا يعني اننا نتمتّع بالأدوات التي تمكّننا من القيام به. فالأمر يتعلّق بالإفصاح عن المبالغ الواردة ونشر التقارير المالية بشكل منتظم، وتقديم تقارير مرحلية معمّقة. [...]. فما تمّ إنفاقه على اللوازم، وما تمّ إنفاقه على حاجات الموظّفين... أمور تتطلّب المزيد من التفاصيل والبلورة بالمقارنة مع مّا لدينا حاليًا". **بشير أيوب. نائب المدير القطري - البرامج. أوكسفام.**

"فقط عندما تتوفّر الشفافيّة، يمكن للمواطن أن يحاسب المسؤولين ويُسائلهم عن البرامج والنتائج، ويقيّم أداءهم: هل لبّوا الاحتياجات الحقيقيّة وعكسوا المطالب الفعليّة للناس؟ هل كان عملهم فعّالًا؟ هل استخدموا الأدوات والموارد بأفضل طريقة ممكنة لتحقيق أفضل نتيجة؟ وبالتالي، يمكن أن تؤدي المساءلة إلى نتائج إيجابية ويمكن أن تكشف ما إذا كان الأداء جيدًا أو متوسطًا أو سيئًا". **أندريه سليمان. خبير الحوكمة والسياسة العامة. الممثل الدولي لإعداد تقارير الديمقراطية في لبنان.**

"سيكون من المثالي أن يبدأ نشر التقارير المرحليّة على أساس منتظم. لا نريد أن نتلقى تقريرًا عن قصص النجاح حول التعافي من تفجير مرفأ بيروت بعد 10 سنوات من الآن، لأنّه سيكون من الصعب علينا حقًا تقييم أثر العمل بشكل صحيح. من المؤكد أنه يجب أن يكون التقرير في متناول الجماعات كافة ليتمكّن الأفراد كافة من قراءته باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية والأرمنية إذا احتاج الأمر وأيضاً إلى أي لغات أخرى تحتاجها المجتمعات الأخرى المتضررّة. لا بدّ أن نتوخّى أقصى درجات الإشراك (أو التشاركية) لأن الجميع بحاجة إلى اطلاع كامل على ما يحدث. والشيء الثاني الذي يسمح لي بأن أفهم أين تسير الأمور بشكل جيد هو أن يكون هذا العمل منتظمًا إلى حدّ ما، فإنّه يولّد ثقة أكبر. ففي غياب الثقة، من الصعب حقًا أن تزدهر أنظمة المساءلة". **بشير أيوب. نائب المدير القطري - البرامج. أوكسفام**

ولكن كانت قد ذكرت بعض الجهات المانحة، أنّ النساء والفتيات استفدن جزئيًا في النهاية من جهود التعافي وربما بشكل أكبر من خلال المبادرات الصغيرة الحجم التي قامت بها المنظّمات المحلّية. ولكن تكشف ندرة البيانات أو، على الأقل، صعوبة الوصول إلى البيانات المذكورة، أن احتياجات النساء والفتيات، لا سيما نساء الأقليّات، لم تحظَ بالأولوية أثناء الاستجابة لتحقيق التعافي، حتى عندما شاركت النساء في صنع القرار، على الأقلّ عل مستوى الجهات المانحة. بناء على ما تقدّم في موضوع صعوبة الوصول إلى البيانات، كانت عمليّة استخلاص النتائج متعثّرة.

ج. عدم القدرة على قياس الأثر بفعاليّة

هل كانت جهود الاستجابة مسؤولة تجاه احتياجات النساء والفتيات؟ هل تمّ التوصّل الى قياس الأثر بشكل يراعي الاستجابة للاحتياجات القائمة على الجندر وعلى إشراك النساء في مجالات صنع القرار الرئيسة؟

1. الرصد والتقييم

أشارت بعض الجهات المانحة إلى أنّ عددًا كبيرًا من اللاعبين الرئيسين في هذا المجال لم يكونوا على استعداد لإجراء الرصد والتقييم، ربما لأنّ أهمية هذا الإجراء ليست مفهومة بالكامل.

"برأيي لا يزال عدد كبير من الناس يعتبر الأمر على أنه عمل إضافي لا بد منه لأنه مطلب. ولم يفهموا تمامًا الفكرة الكامنة وراءه بمعنى أنه سيتعيّن عليك توليد الثقة على مستويين، مع السكان من جهة، ومع الجهات المانحة التي تواصل تمويل برامج مثل هذه من جهة أخرى. لذا شخصيًا، أعتقد أن هذا الموضوع لا يزال نوعًا ما مغفلاً يجب التأكيد عليه أكثر، والا يكون التعاطي مع الأمر على أنه الزامي وحسب". **كولين وايشار. إدارة مشروع . خبير مبتدئ. Welthungerhilfe**

من ناحية أخرى، أكّد الخبراء على ضرورة الرصد والتقييم لكل مشروع. ومن المسلّم به أنّ الرصد والتقييم قد يمثّلان تحديًا وأنّ الموارد البشرية قد تندر لجهة جمع البيانات الأساسيّة، إلا أن عملية الرصد والتقييم تبقى حيويّة ولا يمكن إنكارها، ومن دونها تغيب المساءلة.

"إذا لم تقسه، هذا يعني أنك لم تقم به[...]. إذا لم يتمكّن المرء من قياس الجانب الجندري لما يفعله، هذا يعني أنه لا يعمل من المنظور الجندري [...]. قد يخبرونك أن هذا النوع من العمل مكلف. أنت عليك أن تفكّر ماليًا بالموضوع. ربما هم على حق. ربما يكون الأمر صعبًا للغاية. لكن ربما لا. ربما هم فقط فاشلون أو أنّ إدارتهم للأعمال سيئة، لذا عليك التعامل معهم من منظور بنّاء. هذا مهم حقًا، أي هذا الجزء من المشروع؛ إذا لم نقسه، لن نعرف ما إذا كنا حقًا أنجزنا المطلوب. هذا تحدٍ صعب للغاية. نحن نعلم أنّه أمر صعب ولذلك ربما نحن بحاجة إلى تخصيص المزيد من الموارد لتحقيق هذا الجزء من الهدف". **إسحق ديوان. مدير البحوث. مختبر تمويل التنمية. مدرسة باريس للاقتصاد.**

2. تقييم القدرة على إحداث التغيير

في حين أن رصد الامتثال والمساءلة المالية أمر مهمّ، أشار الخبراء الى أن مراقبة أثر المشروع أمر يفوقه أهميّة.

"إن رصد المساءلة الماليّة ليست مهمّة صعبة طالما لديك نظم إدارة الامتثال لذلك. وأنظمتنا هي كذلك. المشكلة الكبرى هي كيف نرصد عملية المساءلة أمام الناس. المساءلة في ما يتعلق بالأثر. إذا كان لدي أجندة تغييريّة، فليس من الواضح بعد كيف يمكنني تقييمها [...]. لا نملك بعد الأدوات اللازمة للنظر إلى هذا المستوى من المساءلة من حيث الأثر، ومعرفة التغيير الذي حدث في حياة الناس، من حيث الأدوات النوعية، ومن حيث امتلاك الموارد اللازمة لاستشعار هذا التغيير، ولحظات التغيير والدراية بالموضوع [...]. برأيي هذا أمر لا يزال يحتاج إلى التطوير حتى نتمكّن من قياس قدرتنا على المساءلة ومعرفة إذا ساهمنا في المساواة الجندرية". **لينا ابو حبيب. مديرة معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة. الجامعة الأميركية في بيروت.**

3. المقاربة التشاركيّة

كما شدّد الخبراء على أهميّة تقييم احتياجات الفئات المستفيدة وإشراكها وطلب ملاحظاتها طوال المشروع وتصميم الأنشطة المستقبليّة كافة بناءً على تلك الملاحظات.

"هذا مهم جدًا. في أبعاد، نعتمد بالتأكيد نهجًا تشاركيًا عندما نقوم بتصميم أي مشروع. نطلب تقييم الأطراف المعنية وكلّ الذين يتلقّون الخدمة. فالدعم الذي نوفّره يجب أن يكون نتيجة للتقييم. بمعنى آخر، يجب أن تكون الخدمة أمرًا يحتاج إليه الطرف المعني؛ وإلا فهو هدر للموارد". **محمد منصور. نائب المدير. أبعاد.**

"يمكن أن يشمل المشروع أيضًا طرق معيّنة لدعم أصوات الجهات المستفيدة حتى يستفيدوا حقًا من الخدمات التي يقدّمها المشروع [...]. ربما، إذا لم نسمح لهم بالمشاركة، قد نختار الفئات الخاطئة، أو قد نفشل في تزويدهم بالخدمة المناسبة أو بخدمة عالية الجودة". **إسحق ديوان. مدير البحوث. مختبر تمويل التنمية. مدرسة باريس للاقتصاد.**

"في غياب مشاركة محليّة، وفي غياب استشارات محلّيّة، وفي غياب دراسات حديثة حول الأثر المحتمل على المجتمعات التي تحتاج إلى دعم أكبر خلال مرحلة التعافي، فمن المرجّح أن يؤدي ذلك إلى هدر الموارد، لأنّ المبالغ المخصّصة لن تخدم الأهداف المتوقعة". **بشير أيوب. نائب المدير القطري - البرامج. أوكسفام.**

4. المساءلة الجندريّة

أشار الخبراء أيضًا إلى ضرورة تطوير آليات المساءلة بالتعاون مع النساء والفتيات وإشراكهن في المراحل كافة لضمان تلبية احتياجاتهن حقًا.

"تم إعداد كل شيء في لبنان بطريقة بنيويّة وممنهجة لغير صالح النساء والفتيات. يمكنك أن تتخيل أنك عندما تدخل مرحلة ما بعد التعافي مباشرة، إن المجتمعات التي تمّ تهميشها بالفعل ستزداد تهميشًا. لقد رأينا هذا يحدث بالفعل بعد تفجير بيروت. لذلك، يجب أن تكون آليات المساءلة قائمة ويجب أن تكون متاحة على وجه التحديد للنساء والفتيات والأفراد كافة في مرحلة التعافي، لأن جزءًا كبيرًا من التخطيط الذي سيُعتمد لن يشمل بالضرورة أصواتهنّ. وفي حال عدم إشراكهنّ في التخطيط والتصميم ومراقبة التنفيذ، تكبر احتماليّة ألا تكون النتيجة النهائية لمصلحتهنّ أيضًا". **بشير أيوب. نائب المدير القطري – البرامج. أوكسفام.**

"أولاً، يجب أن تركّز أي استراتيجيّة للمساعدات على الجندر وعلى الفئات المهمّشة. بعد ذلك، يجب أن يتطابق التمويل مع هذا التركيز القائم. في وقت لاحق، يجب التأكيد على هذا الأمر أيضًا في شروط تقديم المنح. بعبارة أخرى، على المنظّمة غير الحكوميّة التي تتلقّى تمويلًا أن تستجيب لمؤشّر جندري محدّد في نظام المشتريات والتوظيف والقطاعات الأخرى". **أندريه سليمان. خبير الحوكمة والسياسة العامة. الممثل القطري لـ Democracy Reporting International في لبنان.**

5. مبادئ توجيهيّة حول أفضل الممارسات

وأخيراً، أشار الخبراء إلى أهمية تصميم مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات واعتمادها.

"أعتقد أننا يجب أن نبني على الدروس المستخلصة وأن نطوّر بروتوكولاً معيّنًا يمكن تنفيذه في أي مكان عند حدوث أزمة. لا بدّ لهذا البروتوكول أن يعتمد مقاربة موحّدة تأخذ بالاعتبار على وجه التحديد المنظور الجندري وفئة الشباب والفئات المهمشة أو الضعيفة وتضع لها مؤشرات محدّدة. لا بدّ ايضًا من اعتماد نظام قاعدة بيانات واحد لمشاركة البيانات ما يسمح برصد أفضل للإنفاق في لبنان وفي البلدان الأخرى أيضًا". **أندريه سليمان. خبير الحوكمة والسياسة العامة. الممثل القطري لـ Democracy Reporting International في لبنان.**

د. آليات التنسيق الضعيفة

هل نجحت جهود التنسيق المستمرّة في الوصول إلى النساء المتضرّرات كافة وتجنّب الازدواجيّة؟

1. حول التنسيق بين المنظّمات غير الحكومية

سلّط المشاركون الضوء على غياب التنسيق بين المنظّمات غير الحكومية وتأثير الأمر هذا الأمر سلبًا على جودة الخدمات المقدّمة، ممّا أدى إلى الفوضى والازدواجية.

"علينا تحسين التنسيق بين الجهات المانحة وهذا ما لا يحصل دائمًا. لكننا مذنبون أيضًا. أعني لأنّ كل جهة مانحة تفعل ما تشاء ولا تنسّق دائمًا مع الدول الأخرى". **نويمي عطية. مستشارة سياسية. السفارة الفرنسية.**

"في الوقت الحالي، نفتقر إلى تقييم متكامل للاحتياجات وبنية واضحة للاستجابة لضمان وصولنا إلى كلّ المحتاجين". **مارثا ويلكس. مديرة تطوير البرامج والجودة. انقذوا الاطفال.**

"أعتقد أنّ الفوضى كانت عارمة لأنّ منظّمات كثيرة استخدمت أو استفادت بشكل مباشر من التفجير نفسه بسبب الكمّ الهائل من التبرّعات والدعم الذي فاض. وأعتقد أنه على الرغم من محاولة البعض، إلا أن كثرًا انغلقوا على أنفسهم ولم يتعاونوا بشكل منفتح. كان من الممكن أن يكون الأمر أفضل بكثير لو حصل تضامن ضمن كل قطاع أو تمّ تشكيل المزيد من الائتلافات". **داينا آش، المديرة التنفيذيّة. Haven for Artists.**

ه. معضلات التعامل مع الحكومة

كيف تناول المشاركون في الدراسة موضوع العلاقة مع الحكومة؟ وكيف أثّر انعدام فعّاليّة الحكومة على عملهم؟

1. التعاون مع الحكومة

أشارت 35% من الجهات المانحة فقط أي (7/20) الى ثقتها بالحكومة اللبنانية أو الى نيّة العمل معها.

"أعلم أن ما اقوله ليس دبلوماسيًا للغاية ولكننا لم نعد نعمل مع أي مؤسسة (رسمية)، فنحن لن نعطي أموالًا للوزارات، بل نعمل فقط مع المنظمات غير الحكومية". **نويمي عطية. مستشارة سياسية. السفارة الفرنسية.**

في ما يتعلّق بالخبيرات النسويّات، اعتبرت ٪62.5 أي (5/8) منهنّ أنّ الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية (NCLW) متحيزة سياسياً وعبرنّ عن عدم رغبتهنّ في التعاون معها.

صرّحت 3 خبيرات من أصل 8 فقط أنهنّ يتعاونّ حاليًا مع الهيئة الوطنيّة.

"إنّ الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية (NCLW) هي مؤسسة رسمية تعنى بحقوق المرأة، ولها استراتيجية وشبكات مع منظمات المجتمع المدني تهدف إلى وضع خطط عمل أو إلى التعاون على المستوى القانوني. لذا نعم. بصفتنا منظمة كفى، نحن نتعاون مع الهيئة". **فاتن ابو شقرا. مدير المناصرة. كفى عنف واستغلال.**

"لا أعرف ما إذا كان هناك أي تنسيق أو تعاون. لكني أعلم أنه خلال الاجتماعات، رفض أعضاء المنصّة بوضوح إمكانية انضمام الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانية. لقد أرادوا إنشاء منصّة لمواصلة تمثيل منظّمات المجتمع المدني المستقلّة". **حياة مرشاد. المديرة التنفيذيّة. FE-MALE.**

من جهة أخرى، وبينما اعتبر بعض أعضاء إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار3RF أن التنسيق مع الحكومة هو شرّ لا بدّ منه، رأى أعضاء آخرون أن هذا التنسيق هو أحد الأهداف الأولوية للإطار.

"كلّ ما يتمّ تنفيذه ضمن إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار يحصل بموافقة الحكومة ولكن الحكومة لا تتلقّى التمويل. لا تصل أي أموال إلى الحكومة [...]. لقد أرسلنا المواصفات والشروط المطلوبة (لخطّة معيّنة) للحصول على الموافقة عليها منذ نهاية كانون الأول/ يناير. ها نحن الآن، في نيسان/أبريل، ما زلنا لم نتلق أي ردّ بعد". **اسماء الزين. رئيسة الرابطة اللبنانية لسيدات الأعمال.**

"إنّ المجتمع المدني هو أشبه بالعمود الفقري للبنان في كثير من النواحي. لقد رأينا ذلك في الاستجابة لتفجير المرفأ. لذا، فإنّ تعزيز الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني وبناء الثقة، يعزّزان تنسيق جهود الإصلاح والتعافي. هذا سبب من الأسباب التي دفعتنا إلى إقامة شراكة مع صندوق الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، واقتراح نموذج تنظيمي جديد يتعلّق بكيفية تحقيق بعض التقدّم في هذا البلد كمجموعة تعمل معًا". **راين نيلاند. رئيس قسم التعاون. بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان.**

أخيرًا، أشار الخبراء في مجال المساعلة والمساعدات الانسانية الى ضرورة التعاون مع الحكومة على الرغم من عدم فعاليّتها.

"إنّ الدرس الأساسي الذي حصّلته هو أن أحد المبادئ التي ترتكز عليها فعاليّة المساعدات يقضي بأن تتماشى مع التخطيط الحكومي في أوجه التدخّل كافة. لذا، فإنّ أيّ مبلغ يأتي إلى لبنان لأي شكل من أشكال الدعم، سواء كان إنسانيًا أو تنمويًا، يجب أن يكون مرتبطًا بشكل من أشكال التخطيط الحكومي. ومن الواضح أنّ هذا لم يكن الحال دائمًا. إما لغياب التخطيط أو لأنّ الأموال كانت مخصّصة للاستجابة لحالة طوارئ فوريّة، مثل حرب تموز/ يوليو". **بشير أيوب. نائب المدير القطري - البرامج. أوكسفام.**

"من المستحيل ضمان المساءلة والفعّالية المناسبتين إذا ما استبعدنا الحكومة، بغض النظر عن رأينا فيها. فالحكومة قائمة لا محال. وهي الكيان القانوني الذي يتعيّن علينا التعامل معه ". **بشير أيوب. نائب المدير القطري - البرامج. أوكسفام.**

2. التحدّيات الناتجة عن انعدام فعّاليّة الحكومة

أعرب بعض المشاركين عن إحباطهم من الوضع الحالي في لبنان حيث لا يمكن الاعتماد على الوزارات والوكالات الحكوميّة لتحسين المساءلة، وذكروا أن

وكالات التنسيق التابعة للأمم المتحدة يجب أن تزيد من جهودها في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، اعتُبرت نُدرة البيانات الرسمية في لبنان عاملًا رئيسًا في عرقلة المساءلة المناسبة.

"بالنسبة لي، في لبنان، إنّ المشكلة الأهمّ في موضوع استهداف الأشخاص المناسبين هو غياب البيانات التي تقيّم هشاشة السكان اللبنانيين أو السوريين أو الفلسطينيين، لأن كل شيء مسيّس للغاية. ونواجه المشكلة الكبيرة نفسها، مثلًا، في الوصول إلى هذا النوع من البيانات الصحيحة من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية أو الوزارات الأخرى. لذا، فإن الأمر الصعب هو التأكد من أن المساعدات تصل حقًا إلى السكان المناسبين. لذا، الآن، نحن نعمل أكثر مع المنظمات غير الحكوميّة، ولكن نظرًا لغياب بيانات يعوّل عليها في لبنان، أعتقد أن النتائج ليست مثالية وأنا متأكدة من أننا للأسف ننسى بعض الأشخاص أو بعض الفئات الضعيفة. لهذا السبب، نقوم بزيارات كثيرة، ونحاول مع الأمم المتحدة تقييم ضعف السكان في أنحاء البلاد كافة". **نويمي عطية. مستشارة سياسية. السفارة الفرنسية.**

"نواجه مشكلتين. (1) صعوبة الوصول إلى المعلومات و (2) صعوبة فهم المعلومات. ما من إفصاح استباقي. وعندما يريد شخص ما طلب بيانات معيّنة، يجب أن يكون خبيرًا/ة، وأن يعرف/ تعرف كيفية إرسال خطاب رسمي بدلاً من مجرد الوصول إلى المعلومات الموجودة على موقع الويب وتنزيلها [...]. كل هذا يقود الناس إلى فقدان الأمل [...]. ولنسلم جدلًا أننا وصلنا بالفعل إلى المعلومات. من المرجح أن تكون مكتوبة بلغة فنيّة بطريقة لا تسهّل فهم ما يحدث". **أندريه سليمان. خبير الحوكمة والسياسة العامة. الممثل القطري لـ Democracy Reporting International في لبنان.**

في الختام، سلّط الخبراء في مجال المساءلة والمساعدات الانسانية الضوء أيضًا على إدارة الحكومة وتدخّلها بأصغر التفاصيل المتعلقة بالمساعدات الواردة كافة، ممّا يؤدي إلى حالات تأخير (في العمل). **(اسحق ديوان. مدير البحوث. مختبر تمويل التنمية. كلية باريس للاقتصاد).**

3. التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية لا سيّما في ظل غياب حكومة فاعلة

أ. ارتفاع سقف التوقّعات

شدّد الخبراء على التوقّعات العالية السقف على مستوى المنظّمات غير الحكومية والضغط المتزايد لأداء المزيد من المهام والاضطلاع ببعض المسؤوليات التي هي عادة تكون على عاتق الحكومة.

"الدولة بكافة أجهزتها وقدراتها غائبة تمامًا. أحيانًا ننسى أنّنا لا نستطيع القيام بكلّ شيء. نحن بحاجة الى أن نعلم أن الحكومة موجودة وأننا نستطيع الاعتماد على نظام معيّن يدعمنا. لسوء الحظ، هذا الشعور مفقود. وبالتالي، فإن الضغط آخذ في الازدياد، والتوقّعات من المنظّمات غير الحكوميّة آخذة في الازدياد. نحن نحمل عبئًا كبيرًا". **حياة مرشاد. المديرة التنفيذية. FE-MALE.**

ب. متطلّبات التمويل غير المرنة

بالإضافة إلى النقص في التمويل الموجّه لتلبية احتياجات النساء والمخصّصة للمنظّمات التي تقودها نساء، تحدث الخبراء والخبيرات عن نقص في تمويل الموارد أو الأنشطة الأساسية والافتقار إلى التمويل المرن وَرأوا في ذلك عقبات أساسية أمام المساعدات الفعّالة والمستدامة التي تستجيب للنوع الاجتماعي والتي تشمل النساء. **(حياة مرشاد. المديرة التنفيذية. FE-MALE).**

ج. الإجهاد الناتج عن العمل

أدّى الضغط الشديد على المنظّمات غير الحكوميّة التي اضطرّت إلى تحمّل مسؤوليات ما كانت لتضطلع بها لو كانت الحكومة فعّالة، إلى شعور موظفي المنظّمات غير الحكومية بالإرهاق والإجهاد.

"يجب أن أعترف، نحن متعبون للغاية ومنهكون. نحن نعمل على مشاريع كثيرة لها أهداف يجب تحقيقها. أنا أقلق بشأن الوصول إلى خواتيم المشاريع المموّلة وإنجاز المسؤوليّات اليوميّة التي تشكل جزءًا من عملي في المعهد العربي للمرأة. هذه هي أولويتي، لا يمكنني الخروج عنها. لا اتمتع لا برفاه القيام بذلك ولا بالموارد التي تسمح بذلك". **ميريام صفير. مديرة. المعهد العربي للمرأة (AiW).**

نقاش: علاقة متشابكة ومتعدّدة الأبعاد

لا شك في أن تفجير مرفأ بيروت وأزمات البلد المختلفة السابقة والمتوازية أثّرت على كل من يعيش في لبنان، ولا سيّما في بيروت.

بالإضافة الى ذلك، فإنّ الافتقار إلى الشفافية والوصول إلى البيانات وآليات المساءلة المناسبة وتقييم الأثر الفعّال وعمليّات التنسيق الملائمة تؤثّر بالتأكيد على كلّ المعنيّين باستجابة التعافي.

ولكن، وفي سياق تعاني فيه النساء والفتيات، وبخاصة نساء الأقليّات، من ظلم قائم وطويل الأمد، فإنّ التداعيات التي تلحق بهنّ، في أعقاب الأزمات أو نتيجة المساعدات غير المثلى أوغير الفعّالة، تكون أكثر خطورة.

وفي ظل غياب سيادة القانون وفي ظل حكومة غير فعّالة وقمعيّة، يزداد العبء ثقلًا. وفي ظلّ حوكمة غير فعّالة، تزداد مخاطر الكوارث التي هي من صنع الإنسان بينما تقلّ القدرة على تلبية احتياجات المواطنين والمقيمين، لا سيما بعد وقوع المأساة.

في المقابل، يقع عبء جهود الاستجابة من أجل التعافي على عاتق مجموعات المجتمع المدني والوكالات المانحة وحتى مؤسسات القطاع الخاص.

في ظلّ غياب المؤسّسات الحكوميّة القويّة والكفوءة، تكون قدرة الحكومة على الإشراف على صرف الأموال بشكل مناسب وضمان المساءلة أمام الناس على المحكّ. في المقابل، تُترك المساءلة في موضوع المساعدات للجهات المانحة والمنظّمات المنفّذة.

في الوقت نفسه، قد يؤدّي تفشي الفساد على المستوى الوطني والافتقار إلى الرقابة على جهود المساعدات إلى تعزيز سوء إدارة الأموال أو، على أقلّ تقدير، تجاهل معيّن للمساءلة.

كما أنّ التمييز البنيوي ضدّ النساء وإقصاءهن قد يعيقان أيضًا اعتماد أجندة جندرية في جهود الاستجابة من أجل التعافي والتمويل المستجيب حقًا للمساواة الجندرية ولإشراك النساء في صنع القرار.

أدناه بعض الأمثلة التي تكشف كيف أن غياب الحكومة الفعّالة قد عزّز الظلم الذي تواجهه النساء كل يوم وفاقمه، وأدّى إلى استجابة غير مراعية للجندر وغير فعّالة في أعقاب تفجير مرفأ بيروت.

توصيات من أجل مساعدات مراعية للجندر ولإشراك النساء في صنع القرار

في الختام، بناءً على دراستنا، تمّ طرح التوصيات الملموسة التالية من أجل المزيد من جهود التعافي المراعية للجندر ولإشراك النساء في صنع القرار في لبنان.

لا بدّ من الإشارة أيضًا إلى أن هذه التوصيات يمكن اعتمادها في كلّ مرحلة من مراحل تنفيذ آلية المساعدات؛ ويمكن أن تكون قابلة للتطبيق على مستوى الوكالات المانحة والمنظّمات المنفذة والمؤسسات الحكوميّة.

في وضع مثالي، تضمّ الأطراف المعنية كافة جهودها لتجعل جهود الاستجابة المستمرة[4] من أجل التعافي خاضعة للمساءلة بشكل عام ومراعية للمنظور الجندري بشكل خاص. ولكننا ندرك أن احتمالية حصول جهد تعاوني صلب بعيد الاحتمال، بخاصة في ظل غياب حكومة فاعلة في لبنان. وبالتالي، وضعنا توصياتنا للاستجابة على وجه التحديد للاحتياجات التي نشأت عن هذا الواقع.

أ. توصيات مرتبطة بإشراك النساء على مستوى السياسات الوطنية

في ظلّ دولة غير فعّالة ومع استمرار التمييز البنيوي، لا بدّ للنساء الناشطات في المجتمع المدني، والأوساط الأكاديميّة، وفي مجال الأعمال، والمناصرة القانونيّة، وما إلى ذلك أن يتّحدن في العمل للضغط من أجل أجل استجابة أكثر مراعاة للمساواة الجندرية ولإشراك النساء في صنع القرار.

1. القضاء على التمييز البنيوي

أ. تحديد القوانين والممارسات التي تكرّس التمييز ضد المرأة، أو التي تفشل في حمايتهن، والتأكد من أنّ الأطراف المعنية كافة على دراية بالقوانين ذات الصلة.

ب. تسليط الضوء على القوانين التي تتطلّب تعديلاً ووضعها على سلّم الأولويات.

ج. اقتراح تعديلات على هذه القوانين والممارسات والضغط من أجل تنفيذها، بما في ذلك رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ه. تحديد الأعراف الثقافيّة التي تعزّز الظلم والتمييز ضد المرأة.

و. الدعوة للتغيير الاجتماعي من خلال رفع مستوى الوعي وبناء القدرات والأنشطة الأخرى.

2. محاربة الفساد والمناصرة من أجل المساءلة على المستوى الوطني

أ. الضغط من أجل تنفيذ القوانين التي تجرّم الفساد ومحاسبة المسؤولين الفاسدين.

ب. المناصرة من أجل تحسين التوثيق والوصول إلى المعلومات، لا سيما في المناطق المتضرّرة من التفجير.

ج. التعبئة ضد الفساد من خلال بناء القدرات وزيادة الوعي والمعارضة وغير ذلك.

3. المناصرة من أجل العدالة على المستوى الوطني

أ. الدفع من أجل تبنّي أجندة مراعية للجندر في المؤسّسات الحكوميّة كافة.

ب. الدفع من أجل مساعدات مراعية للمساواة الجندرية ولإشراك النساء في صنع القرار.

4. الضغط مع الأطراف المعنية لإعطاء الأولويّة للشؤون الجندريّة في أي جهد للتعافي

أ. الشراكة مع الأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص ومن المجتمع المدني للضغط من أجل إعطاء الأولوية للمقاربة الجندرية في جهود التعافي.

ب. إنشاء مساحات آمنة جديدة وتوسيعها لضمان شمل كلّ النساء.

4. اعتبارًا من حزيران/ يونيو 2022

ب. توصيات مرتبطة بإشراك النساء على مستوى البرامج التطبيقية

في ظلّ دولة غير فعّالة ومع استمرار التمييز البنيوي، لا بدّ للنساء الناشطات في المجتمع المدني، والأوساط الأكاديميّة، وفي مجال الأعمال، والمناصرة القانونيّة، وما إلى ذلك أن يتّحدن في العمل للضغط من أجل استجابة أكثر مراعاة للمساواة الجندرية ولإشراك النساء في صنع القرار.

1. القضاء على التمييز البنيوي

أ. تحديد واضح للجندر وللاحتياجات الجندرية الخاصّة.

ب. تبني منظور جندري تقاطعيّ في البرامج كافة.

ج. اعتماد حصّة 50٪ للنساء ضمن فرق العمل.

د. الحرص على أن يكون 50٪ على الأقل من المستفيدين من البرامج من النساء أو الفتيات.

ه. ضمان تمثيل نساء الأقليات بشكل عادل، مثل النساء المنتميات إلى مجتمع الميم عين واللاجئات والمهاجرات وعديمات الجنسية والنساء ذوات الإعاقة، وما إلى ذلك، وضمان حصولهنّ على حصّة عادلة من الأموال أو الخدمات المقدّمة.

و. تطوير السياسات والإجراءات الداخلية وتطبيقها والتي من شأنها الحدّ من سوء إدارة الأموال وضمان إشراك النساء ومعاملتهن بشكل عادل. يجب أن تشمل هذه السياسات، بالإضافة إلى البرمجة المستجيبة للجندر:
1. السياسات والإجراءات الماليّة
2. القواعد السلوكيّة
3. سياسة مكافحة الفساد والرشوة وغسل الأموال
4. سياسة مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين

2. تنفيذ الرصد والتقييم المراعي للجندر

أ. تطوير أدوات الرصد والتقييم واستخدامها لرصد استراتيجية الجندر المعتمدة.

ب. إجراء تحليل جندري، وكذلك تقييم الاحتياجات مع الفئات المستهدفة قبل تنفيذ أي مشروع.

ج. إشراك المستفيدين و/أو أفراد المجتمع في مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم للمشروع ونشر الوعي الذي يراعي الاعتبارات الجندرية.

د. إجراء تقييم واحد على الأقل مع المستفيدين في نهاية المشروع لقياس التقدّم أو الأثر أو الحاجة إلى التحسين.

ه. التماس/ توفير التمويل لإجراء التقييمات المسبقة واللاحقة وإشراك المستفيدين فيها بشكل مستمرّ.

و. تقديم برامج تدريبيّة منتظمة لمديري المشاريع والمسؤولين حول البرمجة النسويّة، والتحليل الجندري، ونشر الوعي المراعي للاعتبارات الجندريّة.

ز. نشر الوعي بأهمية نظام واضح للرصد والتقييم والحاجة إليه.

ح. التماس/ توفير التمويل لتصميم خطة للرصد والتقييم وتنفيذها.

ط. بلورة مؤشّرات واقعيّة لتقييم التقدّم على مستوى البرنامج وعلى المستوى المالي بالإضافة إلى قياس الأثر في الأنشطة كافة. يجب أن تشمل هذه النشاطات بيانات مصنّفة بحسب المنظور الجندري وبحسب العمر والوضع الخاصّ بالأقليّات.

ي. إيجاد وسائل واقعيّة يمكن من خلالها جمع البيانات اللازمة لقياس التقدّم، وكذلك قياس الأثر.

ك. إجراء/ طلب تحليل جندري في مرحلة التصميم والتقييم لكل مبادرة جديدة.

3. ضمان الشفافية والوصول إلى البيانات والمساءلة

أ. نشر التقارير الماليّة وتلك الخاصّة بالبرامج على أساس فصلي على الأقل.
لا داعي للإفصاح عن بيانات مرتبطة برواتب الأفراد. بل يجب نشر المبلغ الإجمالي الذي يتمّ إنفاقه على الرواتب فصليًا.

ب. نشر البيانات المصنّفة بحسب الجندر على أساس فصليّ كحدّ أدنى.
لا داعي للإفصاح عن أي بيانات حول المستفيدين قد تؤدي إلى تحديد هويتهم، كأسمائهم مثلاً.

ج. الحرص على أن تكون البيانات المنشورة مصنّفة أيضا بحسب أوضاع الأقليّات كلّما أمكن ذلك.
لا بدّ من التنبّه إلى المخاطر الأمنية المحتملة لنشر البيانات حول المستفيدين إذا كانوا من الأقليّات، لا سيّما إذا كانت هذه البيانات تابعة لفئات يجرّمها القانون. لا بد من الحرص على احترام إخفاء الهوية والسرية وحمايتهما كقاعدة.

د. توفير بيانات واضحة يسهل الوصول إليها من دون أي مصطلحات تصعّب عملية فهمها.

ه. التحديد، وبوضوح، ما إذا كانت النسب المئوية المبلّغ عنها تعكس قيمة الأموال التي تمّ صرفها للنساء، أو عدد النساء المستفيدات من البرامج، أو عدد الأنشطة التي تستهدف النساء.

و. البحث/ توفير التمويل لنشر النتائج على الموقع الالكتروني الخاص بمؤسّستكم و/أو حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالمؤسسة.

ز. إطلاق منصّة مركزيّة تعرض بيانات مصنّفة بحسب الجندر حول برامج المساعدات في لبنان كافة، فضلاً عن البيانات الأخرى ذات الصلة.

ح. التأكّد من أن فرص التمويل الجديدة يسهل الوصول اليها من قبل الجمهور.
ينبغي مشاركة المعلومات حول هذه الفرص من خلال الوسائل المتاحة كافة للوصول إلى كل الأطراف المعنية.
وفي هذا الاطار يجب أن تكون اللغة المعتمدة للدعوة لتقديم طلبات الترشّح بسيطة، وخالية من أيّ مصطلحات أو متطلبات معقّدة.

ط. الحرص على أن تكون الخدمات المقدّمة متاحة بسهولة للجميع. يجب مشاركة المعلومات المتعلّقة بتوافر الخدمات من خلال الوسائل المتاحة كافة للوصول إلى كلّ من قد يحتاج إليها. يجب أن تكون لغة أي إعلان أو تفاصيل حول الخدمات المقدّمة بسيطة، وخالية من أيّ مصطلحات أو متطلبات معقّدة.

ي. إجراء المزيد من الأبحاث المعمّقة حول المساءلة بشأن المساعدات والجندر عبر جهود الاستجابة من أجل التعافي وضمن السياقات المختلفة، بالإضافة الى وضع إرشادات لأفضل الممارسات في هذا المجال.

4. وضع خطّة تنسيق فعّالة

أ. تعزيز جهود التشبيك بين الجهات المانحة، وبين المنظّمات غير الحكومية، وبين الجهات المانحة والمنظّمات غير الحكوميّة.

ب. تطوير المواصفات والشروط الواضحة لمنصّات التشبيك والتواصل على أن تكون أهدافها واضحة وأن يكون تقسيم الأدوار فيها واضحًا ودقيقًا.

ج. اعتماد منظور جندري واضح ومتقاطع إلى جانب سياسات مراعية للجندر ولإشراك النساء عبر المنصات كافة. ويجب أن يشمل ذلك تعريف واضح للجندر وللاحتياجات الجندريّة وفهم واضح لأثر تفاوت موازين القوى بين النساء والرجال.

د. تطوير آليّات تقييم ملموسة تسمح بإجراء تقييم فصلي لهذه المنصّات من أجل تحديد مدى التقدّم الذي تمّ إحرازه، وتحديد مجالات التحسين.

ه. التأكّد من أنّ الأهداف التي تحدّدها هذه المنصات مترابطة مع تلك الخاصة بالمؤسسات الأعضاء والاعتراف بالوقت والجهود التي يبذلها ممثلو تلك المؤسسات ومكافأتها، إما من خلال التمويل المباشر لشبكات وفرق العمل، أو من خلال التمويل المؤسّسي.

و. ضمّ الجهود للضغط من أجل دمج أفضل للجندر في مبادرات المساعدات ومن أجل نظام تمويل أكثر تكيّفًا مع الحاجات، وبالتالي أكثر فعّالية.

الخطوات المستقبليّة

ليست هذه الدراسة سوى خطوة أولى نحو تحقيق استجابة مراعية للجندر ولإشراك النساء.

كجزء من هذا المشروع، وبالإضافة إلى هذا التقرير، تطلق منظمة "نواة" حملة إعلاميّة ستشمل البيانات التي تمّ جمعها وتسليط الضوء عليها خلال هذه الدراسة، بما في ذلك المعلومات التي لا يمكن تضمينها في هذا التقرير.

بالإضافة الى ذلك، تلتزم منظمة "نواة" بدعم 5 منظّمات وبالمساعدة في تطوير سياساتها الداخلية لتكون مستجيبة للجندر ولإشراك النساء بحلول نهاية تموز/ يوليو 2022.

وبهدف تنفيذ التوصيات الواردة أعلاه والبناء على ما تمّ تحقيقه، يمكن النظر في عدد من الأهداف والمبادرات في المستقبل القريب:

أ. الاستمرار في تتبع الاستجابة من أجل التعافي وصرف الأموال والبناء على هذه الجهود.

ب. الضغط من أجل إبقاء التفجير وضحاياه كأولوية، لا سيّما بالنظر إلى التحوّلات في أولويات التمويل ومصالح الجهات المانحة (الانتقال إلى سياقات وكوارث أخرى).

ج. الاستمرار في التواصل مع النساء والفتيات اللواتي تأثّرنَ بشكل مباشر بالتفجير والاستماع إلى مطالبهنّ من أجل استكمال تقرير الدراسة هذا.

د. بناء شراكات متعدّدة بين الأطراف المعنية ومع النساء من القطاعين العام والخاص والقطاعات غير الربحية.

ه. إجراء دراسات مماثلة لتقييم ما إذا كانت الاستجابة من أجل التعافي، أو المساعدات المقدّمة للبنان بشكل عام، شاملة ومستجيبة لاحتياجات الفئات المهمّشة الأخرى.

و. الضغط من أجل جهود فعّالة للتشبيك بين المنظّمات غير الحكوميّة والجهات المانحة.

ز. إطلاق منصّة مركزيّة للبيانات المصنّفة بحسب الجندر تضمّ برامج المساعدات في لبنان كافة.

ح. توثيق المشاريع التجريبية الشاملة للجندر التي يمكن استنساخها في مكان آخر.

ط. إجراء المزيد من البحوث المعمّقة حول تأثير عدم فعالية الحكومة على المساءلة في المساعدات، لا سيّما في ما يتعلق بالجندر.

ي. إطلاق وحدة إدارة للأزمات لوضع خطة طوارئ جندريّة وتنفيذها استجابةً للكوارث، في حال حدوثها.

الملحق أ - الأدوات

الأداة 1 – الخبراء في المساءلة في موضوع المساعدات

1. ما هي الأمثلة حول التجارب الناجحة التي تمّت فيها المساءلة في موضوع المساعدات أمام الناس؟
2. في غياب حكومة فعّالة، كيف يمكن ضمان الشفافية في مجال المساعدات في سياق ما بعد الكارثة؟
   - ما هي الطرق التي يمكن من خلالها للسكان المحليين أن يعزّزوا المساءلة بشأن المساعدات؟
3. ما هي المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات لضمان المساءلة بشأن المساعدات التي تتلقّاها مؤسسات الدولة؟ (خاصة بعد التفجير)
4. ما هي المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات المتعلّقة بالمساءلة بشأن المساعدات التي تتلقّاها منظّمات المجتمع المدني؟ (خاصة بعد التفجير)
5. ما مدى أهمية إشراك المجتمع المحلي في جهود المساءلة بشأن المساعدات؟
6. ما مدى أهمية الشفافية للمساءلة بشأن المساعدات؟
7. ما مدى الصلة بين المساءلة بشأن المساعدات وفعّالية جهود التعافي المراعية للمنظور الجندري؟
8. كيف يمكن أن تكون المساعدات أكثر خضوعًا للمساءلة؟ هل لديك أي اقتراحات لنا ؟ هل طرحنا الأسئلة الصحيحة؟ هل أغفلنا أي أمر في رأيك؟

الأداة 2 – الخبراء/الخبيرات في موضوع الجندر

1. اخبرنا/أخبرينا المزيد عنك. بماذا تتخصّص مؤسّستك؟
2. كيف أثّر التفجير على حقوق المرأة في لبنان؟
3. هل يمكنك أن تخبرنا/تخبرينا عن تجربتك مع منصة المجتمع المدني النسوي؟
   - لماذا كانت مهمة؟
   - ماذا فعلتم/ن منذ ذلك الحين؟
4. كيف نسجت مؤسستكم/ن علاقة مع الجهات المانحة، إن وجدت؟
5. ومع المؤسسات الحكومية بما في ذلك الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانيّة؟
6. ما هي، برأيك، التحدّيات الرئيسة التي تواجه تمثيل المرأة في المراكز التي تُتخذ فيها القرارات المتعلّقة بالمساعدات؟
7. ما هي برأيك التحديات الرئيسة التي تواجهها مؤسّستك في تلبية احتياجات النساء الخاصّة؟
8. كيف يمكن استخدام نتائج هذه الدراسة من قبل مؤسّستك / المنصة؟
9. كيف يمكن أن تكون المساعدات أكثر خضوعا للمساءلة؟ هل لديك أي اقتراحات لنا؟ هل طرحنا الأسئلة الصحيحة؟ هل أغفلنا أي أمر في رأيك؟

الأداة 3 – الخبراء/الخبيرات في موضوع الجندر

1. برأيك كيف أثر التفجير على النساء والفتيات في لبنان؟
2. ما هي الطرق التي تمّ من خلالها جندرة أجندة الإصلاح؟
3. كيف يتمّ تمثيل النساء في مجموعتك؟ ليس بالضرورة ضمن إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، بل كلّ في منظمته/ها، ما هي نسبة النساء في مجلس الإدارة مثلًا؟
4. ما نوع البرامج الشاملة للمرأة التي يتقرّر تمويلها الآن؟ ما الذي يؤثّر على هذه القرارات؟
5. كيف ينظر إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار الى العلاقة مع الحكومة والجهات المانحة؟ هل يقدّم الإطار إرشادات للحكومة أم لا؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل تنفّذها الحكومة؟ هل هي على استعداد لذلك؟
6. كيف تتابع/ين تنفيذ إطار الإصلاح والتعافي وتمويله؟ ما هي آخر التحديثات الناتجة عن هذا العمل؟ إلى أي مدى تعتقد/ين أنّ الأمور تسير بشكل جيّد؟
7. كيف تتمّ مشاركة هذه الأهداف والاستراتيجيات؟
8. برأيك، ما الذي ينقص بعد؟ ماذا تريد أن تعرف بعد؟
9. كيف يمكن أن تكون المساعدات أكثر خضوعا للمساءلة؟ هل لديك أي اقتراحات لنا؟ هل طرحنا الأسئلة الصحيحة؟ هل أغفلنا أي أمر في رأيك؟

الأداة 4 – الجهات المانحة

1. هل يمكنك التعريف عن نفسك وعن المنظمة التي تنتمي/ن اليها. كيف شاركتم/ن في جهود الاستجابة لتفجير بيروت؟
2. كيف تقومون/تقمن بإشراك النساء في صنع القرار في منظمتكم/كن؟
3. ما هي الموازنة التقديرية التي تمّ تخصيصها لخطط التعافي من قبلكم/كن؟
4. ما هي طبيعة البرامج والأنشطة التي تمولونها/تمولّنها(صحيّة، تربوية، مساعدات مباشرة...)
5. كيف تقومون/تقمن باختيار شركائكم (المنظّمات التنفيذية) لهذه البرامج والأنشطة؟ هل من معايير محدّدة؟
6. ما هي نسبة التمويل المخصّصة للنساء والفتيات من الموازنة المرصودة؟
   - المبلغ أو النسبة المئوية من الأموال التي تستهدف النساء والفتيات؟
   - من هم/هن المستهدفون/ات؟
   - المبلغ أو النسبة المئوية من الأموال التي تستهدف مجموعات الأقليات (كبار السن، النساء من مجتمع الميم العين، المهاجرات، وعديمات الجنسية، والمتزوجات من غير لبنانيين أو غيرهم من النساء المهمشات)
   - المبلغ أوالنسبة المئوية من الأموال التي تذهب إلى المنظمات النسوية أو التي تديرها النساء؟
7. كيف يمكنكم/كن مواءمة سياسات منظّمتكم/كن سياساتكم/كن الوطنية بشأن المساعدات التي تراعي إشراك النساء ضمن السياق المحلي؟
8. كيف تتعاملون/تتعاملن مع مؤسّسات الدولة وتشريعاتها التي تميّز ضد النساء والفتيات؟ نظام الكفالة مثلًا؟
9. هل تشغلون/تشغلن منصب عضو في إطار الإصلاح والتعافي؟ هل تسعون/تسعيْن لتنفيذ توصيات الإطار؟
10. هل تسعون/تسعيْن لتنفيذ توصيات منصة المجتمع المدني النسوي؟
11. كيف يمكن أن تكون المساعدات أكثر خضوعا للمساءلة؟ هل لديك أي اقتراحات لنا؟ هل طرحنا الأسئلة الصحيحة؟ هل أغفلنا أي أمر في رأيك؟

الملحق ب - المشاركون/ات في الدراسة

1. خبراء في مجال المساعدات والمساءلة

- بشير أيوب. نائب المدير القطري. البرامج. أوكسفام
- اسحق ديوان. مدير البحوث. مختبر تمويل التنمية. مدرسة باريس للاقتصاد
- أندريه سليمان. خبير الحوكمة والسياسة العامة. الممثل القطري لـ Democracy Reporting International في لبنان

2. خبراء وخبيرات الجندر

- فاتن ابو شقرا. مديرة المناصرة. كفى عنف واستغلال.
- جويل أبو فرحات. مؤسسة ورئيسة. Fiftyfifty.
- لينا ابو حبيب. مديرة معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة. الجامعة الأميركية في بيروت.
- داينا آش، المديرة التنفيذية. Haven for Artists.
- محمد منصور. نائب المدير. أبعاد.
- حياة مرشاد. المديرة التنفيذية. Fe-Male.
- لارا سعادة. خبيرة بناء التحالفات النسوية والمجتمع المدني. هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- ميريام صفير. مديرة. المعهد العربي للمرأة (AiW).

3. أعضاء إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار (3RF)

- منى حرب. بروفسورة ومسؤولة البحوث. مختبر المدن بيروت. الجامعة الأمريكية في بيروت.
- رولا ميخائيل. المؤسّسة والمديرة التنفيذية. مؤسسة مهارات.
- راين نيلاند. رئيس قسم التعاون. بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان.
- اسماء زين. المجلس الاستشاري. الرابطة اللبنانية لسيدات الأعمال.

4. الجهات المانحة

- رولا عباس. مديرة البرامج. بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان.
- نويمي عطية. مستشارة سياسية. السفارة الفرنسية.
- مايا برحوش. مديرة برنامج المنح. مكتب مبادرة الشراكة الاميركية الشرق أوسطية. سفارة الولايات المتحدة الأميركية.
- مونا كوزي. مسؤولة العمليات القطرية. البنك الدولي.
- بترونيل جعاره. مسؤولة البرنامج الوطني. اختصاصية النوع الاجتماعي. الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي.
- فرح حمود، مسؤولة حماية الطفل. اليونيسف.
- ألكسندرا عيراني. مستشارة التنمية الاجتماعية. وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية. المملكة المتحدة.
- يانيس نيوفيتو. مستشار التنمية. سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية في بيروت.
- ماكي ياماغوتشي. السكرتيرة الأولى السابقة. سفارة اليابان.
- جوديتا ندزا. مديرة تطوير المشاريع. اكتد.
- كاترين بليسنر. كبيرة المستشارين. السفارة الدنماركية.
- نجاة رشدي. المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في لبنان. الأمم المتحدة.
- أليس ثومان. سكرتيرة أولى - نائبة رئيس قسم التعاون الدولي. سفارة سويسرا في لبنان وسوريا. مكتب التعاون السويسري في لبنان.
- كاوري أورا. رئيسة البرامج. برنامج الأغذية العالمي.
- كولين وايشار. خبير مبتدئ في إدارة المشاريع. Welthungerhilfe.
- مارثا ويلكس. مديرة تطوير البرامج والجودة. انقذوا الاطفال.
- كلير ويلسون. اختصاصيّة النوع الاجتماعي/الجندر والإنساني. هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان.

الملحق ج - المراجع

[1] UNFPA, UNDP, UN Women, "Gender-Related Laws, Policies and Practices in Lebanon," UNFPA, 2018.
[2] المؤشر العالمي للمرأة والسلام والأمن، 2020-2021
[3] المنتدى الاقتصادي العالمي، "التقرير العالميي للفجوة بين الجنسين"، المنتدى الاقتصادي العالمي
[4] The World Bank, "Overall Global Gender Gap Index - TCdata360," The World Bank, 2006 - 2020.
[5] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربيّة 2020"- هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020
[6] UN Women, CARE, UN ESCWA, ABAAD, UNFPA, "Rapid Gender Analysis of the August 2020 Beirut Port Explosion: An Intersectional Examination," UNFPA, 2020.
[7] UNDP, "Rapid Socio-Economic Assessment in the Neighborhoods Affected by the Blast," UNDP, 2020.
[8] CRTDA - The Collective for Research and Training on Development-Action, The American University of Beirut (AUB), The Lebanese American university (LAU) and The Arab institute for Women, "Lebanon's Parallel Report: 25 Years after Beijing:Women Fighting Inequality in Lebanon," CRTDA - The Collective for Research and Training on Development-Action.
[9] ABAAD, "ABAAD'S RESPONSE TO GBV DURING THE CRISES IN LEBANON, JUNE, JULY, AUGUST 2020," ABAAD.
[10] Human Rights Watch - HRW, "Lebanon: Sexual Harassment Law Missing Key Protections, Lacks Prevention Measures, Labor Law Reforms, Monitoring," Human Rights Watch.
[11] UNHCR, "UNHCR Lebanon: Fact sheet, January 2021," UNHCR.
مفوّضيّة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، "مفوّضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لبنان: ورقة الوقائع، كانون الثاني/ يناير، 2021" مفوّضيّة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.
[12] مفوّضيّة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، "مفوّضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لبنان: ورقة الوقائع، أيلول/سبتمبر، 2021". مفوّضيّة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
[13] UNOCHA SERVICES - FINANCIAL TRACKING SERVICE FTS - UNITED NATIONS," Financial Tracking Service - Lebanon page," UNOCHA SERVICES.
[14] OCHA, UN Women, "Gender Equality in the Humanitarian Response to the Beirut Port Explosion: A Review," OCHA, UN Women, 2021.
[15] International Rescue Committee, "Beirut: 150,000 Women and Girls Displaced Following Blast," International Rescue Committee - IRC, 2020.
[16] كفى، "استجابة كفى لتفجير 4 آب"، كفى عنف واستغلال
[17] UN Women - Arab States, "Lebanon's Feminist Civil Society Platform Commemorates the Memory of the Victims of the Beirut Blast," UN Women , 2020.
[18] European Union, World Bank, United Nations, "Lebanon Reform, Recovery & Reconstruction Framework (3RF)," The World Bank, 2020.
[19] The World Bank, "Lebanon Financing Facility Approves $55 million Recovery Program Targeting Vulnerable Households and Small Businesses to Respond to the Port of Beirut Explosion," The World Bank, 2021.
[20] European Commission, "The EU mobilises additional €100 million in response to the Beirut port explosion in Lebanon," European commission, 2020.
[21] UNOCHA Financial Tracking Service - FTS, "Lebanon Flash Appeal 2020," UNOCHA, 2020.
[22] OCHA, "UN Provides $15 Million in Response to Beirut Blast," OCHA, 2020.
[23] VOA News, "World Powers Pledge Nearly $300 Million in Lebanon Aid in Wake of Beirut Blast," VOA News Wires, 2020.

[24] France 24, "International donor conference raises $370 million in aid for Lebanon," News Wires, 2021.
[25] L'Orient Le Jour, What happened to the international aid promised to Lebanon after the Beirut port blast?, L'Orient Le Jour.
[26] Fe-male, Women of Beirut: Fe-Male documents women experiences and testimonials related to Beirut explosion, Fe-male.
[27] Stand For Women, SUPPORTING WOMEN-OWNED SMES AFFECTED BY THE BEIRUT EXPLOSION - IMPACT REPORT AUGUST 2020-NOVEMBER 2021, Stand For Women.
[28] H. F. Artists, "Yalla Care Coalition," [Online]. Available: https://haven-forartists.org/project/yalla-care/.
[29] UNOCHA, "2021 Humanitarian Needs Overview: Syrian Arab Republic (March 2021)," UNOCHA SERVICES.
[30] World Vision - Kathryn Reid, "Syrian refugee crisis: Facts, FAQs, and how to help," World Vision.
[31] UNW, UNHCR, WFP, UNICEF, "Gender Analysis: 2020 Vulnerability Assessment for Syrian Refugees in Lebanon," UN Women Arab States.
[32] UN Women, "ADDRESSING GENDER AMONGST SYRIAN REFUGEES IN LEBANON," UN Women.
[33] UNOCHA Financial Tracking Service, "Humanitarian aid contributions," UNOCHA Financial Tracking Service.
[34] CARE, UN Women, "Rapid Gender Analysis in Haiti: Impacts of the 2021 Earthquake," UNOCHA Services .
[35] UNEP - UN Environment Program, "Haiti Earthquake PDNA: Assessment of damage, losses, general and sectoral needs," UN Environment Program - UNEP.
[36] C. d. r. i. N. Marianne Tøraasen, "Women's status in Haiti ten years after the earthquake," CMI Development Research Institute, Norway.
[37] Ground Truth Solutions, Trust must be earned:Perceptions of aid in Haiti - A reality check on post-quake accountability.
[38] Government of Canada, "Canada's Feminist International Assistance Policy," Government of Canada.
[39] Government of Sweden - Ministry for Foreign Affairs, "Handbook - Sweden's feminist foreign policy".